

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧١٧**

الثلاثاء ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أوهين	(توغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زميفسكي
	أذربيجان	السيد موساييف
	ألمانيا	السيدة شينكه – أوليفيري
	باكستان	السيد فاروق
	البرتغال	السيد فاز باتو
	جنوب أفريقيا	السيد ليهر
	الصين	السيد تيان لين
	غواتيمالا	السيدة بولانوس بيريث
	فرنسا	السيد مارشيتي
	كولومبيا	السيدة رنغيفو فارغاس
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كليوبيري
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة دونيغان

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا







تأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/42)

رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة (S/2012/83)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أوغندا والسودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وأود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق، بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر توغو على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم. كما أشكر الأمين العام على ملاحظاته.

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية مسألة مثيرة للقلق على نحو متزايد بالنسبة لنا جميعا. وهي ظاهرة متعددة الأوجه، يغذيها عدد من العوامل. غير أنها لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين بصورة دائمة.

وهذه المناقشة مهمة لأنها تتيح للدول الأعضاء فرصة للتدبر في الكيفية التي ينبغي أن يتدخل بها مجلس الأمن في الحالات التي تشكل فيها الجريمة المنظمة عبر الوطنية فعلا تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

والبرازيل ترى أنه إذا ما كانت الجريمة المنظمة تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ومتى كانت كذلك، يجب أن تركز إجراءات مجلس الأمن على تشجيع المزيد من التنسيق بين المبادرات القائمة على أرض الواقع، وكذلك على تعزيز المؤسسات الوطنية وسيادة القانون، ولا سيما في سياقات بناء السلام.

ولذلك، من الضروري الاعتراف بأولوية وأهمية الجهود التي تبذلها بالفعل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، من بين هيئات أخرى، وتعزيز التنسيق بين تلك الجهود.

والأمم المتحدة، بدورها، ينبغي أن تتعاون وتنسق بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومع الجهات الأخرى ذات الصلة، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

إن شبكات الجريمة عبر الوطنية التي تعمل في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تستفيد من الواقع الاجتماعي والاقتصادي الهش لبلدان المنطقة لكي تضرب بجذورها وتزدهر. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان تفادي معالجة القضية من زاوية أمنية فحسب. وإيجاد حل فعال وطويل الأمد سيتطلب الاهتمام بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر وانعدام فرص العمل، وخاصة بالنسبة للشباب.

وفي مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ينبغي أن تحدد البلدان المتضررة الأولويات بنفسها. ويجب أن يراعي القائمون على التعاون الدولي المسائل المتصلة بالسيادة والملكية الوطنية، فضلا عن القيادة الإقليمية. ونحن نشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والسلطات الوطنية على الاشتراك في استجابة منسقة لمكافحة الجريمة المنظمة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات بلدان المنطقة وتطلعاتها وشواغلها. ونؤكد أيضا على ضرورة أن تدعم المساعدة الدولية الصكوك التي تشجع على بناء القدرات وتعزيز المؤسسات الوطنية.

ومشكلة المخدرات غير المشروعة والاتجار بالأسلحة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل هي في الغالب مشكلة مستوردة. ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن هاتين المنطقتين

أصبحتا نقاط عبور للاتجار بالمخدرات ومقصدا للأسلحة التي لا يجري تصنيعها هناك.

وفي سياق ابتكار وسائل لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ينبغي للمجلس اعتماد نهج متكامل ومتوازن يهتم أيضا بجانب الاستهلاك الذي يغذي الاتجار بالمخدرات وبالحاجة إلى وضع لوائح أفضل لتحديد الأسلحة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ويجب النظر إلى العلاقة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب بحذر. فليست هناك معلومات لا لبس فيها تؤكد وجود صلة مباشرة بين عمليات شبكات الاتجار العابر للحدود الوطنية وتمويل الأنشطة الإرهابية. وعلاوة على ذلك، فإنه بما أن تلك الظواهر تتبع منطقا مختلفا، لا بد من مكافحتها على أساس كل حالة على حدة ومن خلال وسائل مختلفة.

والبرازيل، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، تدرك جيدا الآثار السلبية التي قد تخلفها الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والاستقرار في غرب أفريقيا. وتعمل التشكيلة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لمساعدة غينيا - بيساو على مكافحة هذه الجرائم بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وغينيا - بيساو تشارك في مبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي تهدف إلى تعزيز التنسيق الوطني والدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

وتشارك البرازيل أيضا في مبادرة للتعاون الثلاثي مع غينيا - بيساو ومكتب المخدرات والجريمة للمساعدة على إنشاء مركز تدريب لقوات الأمن في غينيا - بيساو.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم سيدي على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن تأثير الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. كما أتقدم أيضا بالشكر للأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على ما بلغا من رسائل.

تؤكد المناقشة المفتوحة اليوم اهتمام مجلس الأمن المستمر بالتهديد المتزايد الذي يشكله الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية على السلام والاستقرار الإقليميين. والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع ليسا فقط مسألة أمنية، بل يشكلان تهديدا متعدد الأوجه يتطلب استجابة متكاملة. وبينما من المهم جدا إيقاف المجرمين وتجار المخدرات، فينبغي ألا يكون ذلك الدافع الوحيد لسياساتنا. وعلينا معالجة الأسباب الجذرية لتلك المشاكل، وتنفيذ استراتيجية شاملة تعزز الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأجل الطويل.

إن إيطاليا تدعم خطة عمل الأمين العام التي مدتها خمس سنوات، والهادفة إلى حشد العمل الجماعي والاستراتيجيات الشاملة الإقليمية والعالمية لمكافحة الجريمة المنظمة، التي تشمل الاستجابات المتعلقة بسيادة القانون، والصحة العامة، والتنمية وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل هما بمثابة حالتي اختبار للمجتمع الدولي.

اسمحوا لي أن أعرض بعض الأمثلة الملموسة عن نهج إيطاليا الشامل، فيما يخص تلك الظواهر، وعن التنسيق الاستراتيجي الذي أقمناه بين التعاون الدولي والسياسات الإقليمية والوطنية.

تشارك إيطاليا، في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بنشاط في مجموعة كاملة من البرامج في مجالات سيادة

القانون وبناء المؤسسات، والتدريب. وقد صرفت إيطاليا ١,٦ مليون دولار في إطار التعاون الدولي، من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرة ساحل غرب أفريقيا، الذي يجمع بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام والإنتربول. وقدمت إيطاليا، في إطار الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وحدة لخفر السواحل وطائرة لمراقبة الحدود في السنغال. وشارك فريقان من ضباط الشرطة الايطالية مؤخرا في مشروع تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بغية بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون في السنغال وسيراليون وغينيا - بيساو ومالي، لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وساعدت تلك الجهود على إنشاء وحدتين لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية في سيراليون وغينيا - بيساو.

وتشكل برامج تعاوننا مع نيجيريا نموذجا للنهج الواسع فيما يخص الأمن الذي تدافع عنه إيطاليا. وبالإضافة إلى تدريب ضباط الشرطة، فإننا أيضا نعزز الحوار بين الثقافات على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية. وقد أعدت برامج من هذا النوع أيضا في مالي.

استضافت إيطاليا مؤخرا ٢٠ ضابط شرطة نيجيريا شاركوا لمدة ثلاثة أسابيع في دورة تدريبية بشأن تقنيات التحقيقات المالية. وندير أيضا برامج مخصصة في مجال تدريب الشرطة بشأن تقنيات مراقبة الحدود، ودربنا مسؤولين نيجيريين في مراكز حدودية في إيطاليا. وعلى مدى الأعوام الأربعة الماضية، درب مركز التفوق لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار، ما يناهز ٣٠٠ ضابط أفريقي. وفيما يتعلق بالمبادرات الرامية للقضاء على شراكة المصلحة بين الشبكات الإجرامية والمنظمات الإرهابية، وقع المكتب الإيطالي لمكافحة المافيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مذكرة تفاهم مع شريكه النيجيري، الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص والمسائل الأخرى ذات الصلة، بشأن التصدي للاتجار بالبشر، والمداخيل المالية غير المشروعة ذات الصلة.

وتندرج جميع هذه البرامج للمساعدة التقنية ضمن الإطار الأوسع لأنشطة التعاون الإنمائي، التي لا تزال إيطاليا تنفذها في العديد من بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، لا سيما بنن وبوركينا فاسو والسنغال وسيراليون ومالي والنيجر ونيجيريا.

ويتعين التركيز على ثلاثة عناصر رئيسية. أولا، الإرادة السياسية عامل حاسم طويل الأجل في مجال التصدي للجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. ونحن بحاجة لوضع هذه المسألة في الإطار الأوسع لجدول أعمال الأمم المتحدة. وما انفكت إيطاليا تلتزم ببناء توافق في الآراء بشأن سياسات الأمم المتحدة، واتخاذ إجراءات مشتركة بشأن المخدرات والجريمة. وشهد بذلك الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي عقدته الجمعية العامة، والذي دعمته المكسيك وإيطاليا سنة ٢٠١٠، والقرار السنوي للجمعية العامة بشأن برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عرضته إيطاليا وشاركت في تقديمه ١٤٠ دولة عضوا.

ثانيا، لا يزال الاتجار بالمخدرات يمثل الصناعة الإجرامية الوحيدة الأكثر إدرارا للربح في العالم بأسره. وينشر الفساد في كل مستوى من مستويات الدول المتضررة. ويتمثل السلاح الأقوى الذي نمتلكه في الإطار القانوني الذي توفره اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، ومكافحة الفساد. وتشكل حماية سلامة تلك الصكوك وتعزيز تنفيذها الكامل، ميزة مهمة لمسؤوليتنا العامة والمشتركة.

ثالثا، أصبح التمييز بين البلدان المنتجة وبلدان العبور والبلدان المستهلكة غير واضح. وتواجه البلدان المنتجة وبلدان العبور مشاكل متعلقة بالاستهلاك في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل كذلك، بينما تشرع البلدان المستهلكة في إنتاج المخدرات وتصديرها. ويجب أن تقترن تدابير الحد من العرض بالجهود الرامية إلى خفض الطلب، وتعزيز إعادة تأهيل متعاطي المخدرات وإعادة إدماجهم.

أخيرا وليس آخرا، فإن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية تعمل كقطاع أعمال عالمي يسعى لجني أرباح هائلة. وسيؤدي تقليص نفوذها المالي إلى التأثير على مبررات وجودها. ويمكننا، بل ويجب علينا، جعل مصادرة الأصول الهائلة غير المشروعة التي يجمعها المجرمون عبر العالم، في مقدمة التعاون الأمني الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد موفتوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضا نشكر توغو على عقدها هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

إن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في أنحاء العالم كافة. وليست غرب أفريقيا ومنطقة الساحل استثناء. ونحن قلقون من أن انعدام الاستقرار السياسي، والأزمات الغذائية والتحديات الأمنية المستمرة والتحركات الاجتماعية والسياسية، التي جرت مؤخرا في شمال أفريقيا، قد أسهمت بشكل أكبر في توطيد الشبكات الإجرامية في المنطقة. ولا يزال خطر عكس مسار التقدم المحرز في مجال بناء السلام في هذه المنطقة بعينها يشكل مصدر قلق آخر لنا.

وتتطلب الجريمة المنظمة، إلى جانب التهديدات الناشئة، مثل القرصنة في خليج غينيا، تعبئة سياسية ملائمة، مع استجابات متكاملة وطنية وإقليمية. واعتبارا لما تقدم، يسرنا أن بلدان ومنظمات المنطقة، فضلا عن الهيئات الدولية، بذلت جهودا صادقة بغية معالجة الآثار الضارة للجريمة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

ونود بشكل خاص أن نثني على خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرامية لمعالجة المشكلة المتفاقمة للاتجار غير المشروع في المخدرات، والجريمة المنظمة، وإساءة استعمال المخدرات في غرب أفريقيا، التي تغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. كما نثني على الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في مجال التعاون مع البلدان الإقليمية والمجتمع الدولي، ونشجع المكتب على تعزيز تعاونه مع جميع الأطراف الفاعلة. ونعتقد أن تعزيز التنسيق الدولي مع منظومة الأمم المتحدة سيعزز من فعالية الجهود الدولية الرامية للتصدي لهذا التحدي العالمي.

وفي حين أن جميع الأطراف المعنية تبذل جهودا لا هوادة فيها للقضاء على الجريمة عبر الحدود الوطنية والشبكات الإجرامية في المنطقة، لا تزال ثمة واجبات هامة ينبغي القيام بها ومسؤوليات يتعين على الجميع تحملها.

أولا، ندعو بلدان المنطقة لإظهار الإرادة السياسية على نحو متزايد، بغية تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد.

ثانيا، ونظرا لأهمية التعاون والتنسيق الإقليميين، فإننا نحث الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تجديد خطة العمل الإقليمية بعد عام ٢٠١١. ولن يضمن ذلك فحسب الملكية على الصعيد الإقليمي، بل سيبعث أيضا رسالة قوية للمجتمع الدولي، مفادها أن بلدان المنطقة لا تزال ملتزمة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

وترحب تركيا في هذا الصدد، بالبرنامج الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الخاص بغرب أفريقيا، للسنوات ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، الذي صمم

لدعم خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ثالثا، علينا أن نضع في الاعتبار أنه من الصعب الفصل بين البعد الإقليمي للجريمة عبر الحدود الوطنية وبعدها العالمي، ذلك أن بلدان المنشأ، وبلدان العبور وبلدان المقصد متضررة من هذه الآفة. وفي هذا الصدد، لدى جميع الدول الأعضاء مسؤولية التصدي لهذا التهديد. وانطلاقا من هذا الواقع، فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود المنسقة والمتضافرة لمعالجة تلك المشاكل. وترحب تركيا في هذا الصدد، بأخذ الأمين العام زمام المبادرة فيما يخص إنشاء فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات.

رابعا، الإقرار بحقيقة أن التعاون والدعم الدوليين ضروريان لمعالجة تلك المشاكل، وتود تركيا دعوة جميع الدول الأعضاء إلى أن تعزز دعمها التقني والمالي واللوجستي الذي تقدمه لبلدان المنطقة، وكذلك إلى المنظمات الإقليمية.

خامسا، من الضروري التصدي لتلك التحديات من منظور شامل. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضا للمبادرات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية معالجة التحديات الإنمائية للبلدان المعنية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تحقيق نجاح طويل الأجل في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية ليس سوى جانب واحد من استراتيجية واسعة النطاق للقضاء على الفقر والبطالة، وتعزيز ظروف معيشية لائقة لجميع السكان.

وتركيا، بوصفها أحد الشركاء الاستراتيجيين للاتحاد الأفريقي، ستواصل التعاون مع جميع الأطراف المعنية للتغلب على التحديات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

السيدة فليانن (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تود فنلندا أن تشكر جمهورية توغو على المذكرة المفاهيمية (S/2010/83، المرفق) وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأعرب عن تأييدنا التام للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بالفعل.

ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2011/811)، الذي يشجع بلدان المنطقة على مواصلة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ويدعو الشركاء الدوليين إلى تقديم الدعم لتلك البلدان.

ونرحب ترحيباً حاراً بالنظر في هذا الموضوع في هذه القاعة. ونتشاطر الشعور بالقلق العميق إزاء أثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على السلام والأمن والاستقرار وعلى التنمية الأوسع لهذه المنطقة. ولا جدال في وجود صلات بين الجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة وبالمخدرات وبالبشر والإرهاب. والتصدي لتلك التحديات يتطلب عزماً قوياً وعملاً متضافراً من جانب بلدان المنطقة، كما يتطلب جهوداً وتعاوناً من جانب المجتمع الدولي برمته. والملكية الإقليمية والمحلية أساسية تماماً لنجاح جهودنا المشتركة.

ونحن ندرك أن التحديات التي تواجهها بلدان غرب أفريقيا والساحل متعددة الأوجه. ولذلك، من المهم للغاية اعتماد نهج شامل للتصدي لتلك التحديات. وهذا النهج يتضمن تعزيز الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الشاملة لتلك البلدان. ومكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود بنجاح وفعالية تتطلب جهوداً عازمة لتعزيز مؤسسات إنفاذ القانون وتقوية المؤسسات القضائية.

وفنلندا تشارك في الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات وبالبشر، والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. وقد اتخذت حكومة فنلندا قراراً بتعيين ضابط اتصال معني

بالهجرة في سفارتنا في نيجيريا، ويبدأ عمله في غضون أسابيع، وسيغطي كامل منطقة غرب أفريقيا، بما في ذلك بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويشمل عمله التعاون مع السلطات المحلية والوطنية، في جملة أمور.

والأمم المتحدة في قلب التعاون الدولي لمنع الجريمة العابرة للحدود الوطنية، كما أنها في قلب صون السلام والأمن الدوليين. ونظراً للطابع العالمي للتهديد الذي تمثله الجريمة المنظمة والإرهاب، فإن تدابير المكافحة الفعالة تتطلب تعاوناً مستمراً ومتسقاً بين الجهات الفاعلة المختلفة، بما فيها المجتمع المدني. والتعاون بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية عنصر أساسي لمنع ومكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب. ومن المهم كذلك أن تكون إجراءات السلطات متسقة وشفافة على نحو ملائم.

وهناك صلة واضحة بين التنمية والأمن. ولذلك، فإن ترسيخ الحالة الأمنية بالكامل أمر ينبغي التأكيد عليه. وهذا يتطلب أيضاً معالجة مسائل التنمية مثل الآثار السلبية لتغير المناخ التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي في المنطقة، كما جاء في تقرير الأمين العام (انظر S/2012/42). وكذلك، فإن الالتزام القوي بسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها شرط أساسي لتحقيق الاستقرار والسلام.

إن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والفقر يزيد من جاذبية الإرهاب والانضمام إلى عصابات الجريمة المنظمة. وهذا يجعل من الضروري مكافحة الإقصاء الاجتماعي للأقليات وغيرها من المجموعات والأفراد في الحالات التي تعاني من الهشاشة. وعلينا أن نضمن إتاحة فرص متكافئة لهم للمشاركة في المجتمع.

ومن دواعي القلق البالغ أيضاً الحالة الإنسانية المتردية في منطقة الساحل. فالأزمة الغذائية القاسية الوشيكة تعرض أكثر من ١٠ ملايين شخص للخطر، ومنهم ما يزيد على مليون طفل. وينبغي لأوساط المساعدة الدولية أن تتخذ إجراءات استباقية بدون إبطاء استجابة للأزمة. وإذ تقدم المساعدة الإنسانية، لابد من معالجة الأسباب الجذرية أيضاً. وينبغي أن يلي ذلك بذل جهود تنموية طويلة المدى وتعزيز قدرة السكان على معالجة حالات القحط والأزمات الغذائية في المستقبل. وفنلندا تخطط لتمويل مساعداتها الإنسانية للمنطقة من بداية العام. وفي عام ٢٠١١، قدمت فنلندا ٥,١ مليون يورو كمساعدة إنسانية للنيجر ومالي وتشاد.

وفنلندا تدعم بقوة بلدان غرب أفريقيا والساحل في جهودها للتغلب على تلك التحديات الصعبة. وفي هذا الصدد، نود أن نثني على الدور الهام للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونشجع بلدان المنطقة على مواصلة تكثيف مجالات التعاون، لا فيما بينها فحسب، بل ومع شركائها الدوليين أيضاً. وكما قلت في البداية، فإن التصدي لتلك التحديات يتطلب جهوداً وتعاوناً من جانب المجتمع الدولي برمته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير للرئاسة التوغولية لتنظيم هذا النقاش الهام. ونرحب برئاسة فخامة السيد فاوري غناسينغبي، رئيس توغو، لهذا النقاش وبرئاستكم، معالي الوزير، لهذه الجلسة شخصياً. كما أود أن أعبر عن التقدير للأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لمشاركتهما وإسهاماتهما المهمة في جلسة اليوم.

مما لا شك فيه أن أنشطة شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود تنطوي على تداعيات خطيرة على السلام والأمن في أفريقيا، وعلى منطقة غرب أفريقيا والساحل على

وجه الخصوص. وتنعكس بدورها على السلام والأمن الدوليين بشكل عام، مما يستوجب التصدي لها حتى لا تؤدي إلى هدر المكاسب المحرزة في مجال توطيد السلام والاستقرار في القارة الأفريقية. وعلى الرغم مما يبرزه تقرير الأمين العام بشأن أسباب النزاعات في أفريقيا من انخفاض عدد الدول الأفريقية المنخرطة في نزاعات مسلحة من ١٤ دولة في نهاية التسعينيات إلى ٤ دول فقط في الوقت الحاضر، وهو ما يؤكد رسوخ التزام الحكومات والشعوب الأفريقية بقضايا السلام والاستقرار والتنمية في القارة، لم يحقق العديد من الدول الأفريقية التطلعات التنموية لشعوبها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وفي مقدمتها الأهداف الإنمائية للألفية التي تتراجع معدلات إنجازها في أفريقيا مقارنة بمناطق العالم الأخرى. يضاف إلى ذلك تنامي تأثير مجموعة أخرى من التحديات الناشئة أمام مساعي الدول الأفريقية لتحقيق السلام والتنمية، من أبرزها الإرهاب وأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر والجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة. وتجلت خطورة هذه التحديات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من خلال التداعيات الخطيرة للأعمال الإرهابية التي يشهدها عدد من دول المنطقة وأعمال القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في هذه الدول.

وفي هذا الصدد، تعرب مصر عن قلقها العميق إزاء التهديدات الإرهابية التي يشكلها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامية لمنطقة الساحل بوجه خاص، ولغرب أفريقيا بشكل عام، وتؤكد على ضرورة التصدي بفعالية لهذا التهديد الإرهابي من خلال وضع خطة عمل إقليمية تدعمها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، تتضمن عناصر بناء القدرات وتعزيز القدرات الأمنية والبنية التحتية المحدودة لبلدان المنطقة، بما في ذلك العمل على قطع أي صلات بين تنظيم بوكو حرام في غرب أفريقيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامية، فضلاً عن تعزيز القدرة على منع الإرهابيين من تنظيم العمليات الإرهابية والتحرك بحرية عبر أراضي الدول في هذه المنطقة، وذلك من خلال تنفيذ فعال لتدابير إنفاذ القانون وضبط ومراقبة الحدود ورصد السواحل والمناطق الداخلية. وفي هذا السياق، تؤكد مصر على استعدادها للمساهمة بشكل فعال في الجهود التي تبذلها دول المنطقة لمكافحة الإرهاب، خاصة من خلال توفير التدريب لعناصر قوات الأمن وإنفاذ القانون، فضلا عن تبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

بذلت دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الكثير من الجهود على المستويين الوطني والإقليمي لمعالجة تلك التحديات، بإبرام اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، التي دخلت حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمعالجة المشكلة المتنامية المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا، إلى جانب خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. لكن ضعف القدرات المؤسسية في دول المنطقة بشكل عام، إلى جانب المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تجابهها، خاصة ما يتصل منها بارتفاع مستويات الفقر وانتشار البطالة، فضلا عن ضعف الدعم الدولي، كل ذلك قد ساهم في عدم تحقيق الجهود الإقليمية لمواجهة الجريمة المنظمة للنتائج المرجوة منها.

وترى مصر أن معالجة التحديات المرتبطة بأنشطة شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية تستوجب تحركا منسقا على المستويين الإقليمي والدولي، تحركا يراعي الصلة المباشرة

بين مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وجهود بناء السلام في عدد من دول المنطقة، على اعتبار أن العديد من هذه الدول يواجه تحديات ضخمة تتصل بضعف قدرات المؤسسات المعنية بسيادة القانون ومحدودية القدرة على مراقبة الحدود، مما يسهم في توفير بيئة ملائمة لأنشطة شبكات الجريمة المنظمة، وهي أنشطة تؤدي بدورها، لا سيما من خلال العوائد المادية المترتبة عليها، إلى مزيد من الإضعاف لسلطة الدولة وقدرات المؤسسات.

ويستوجب هذا العمل على كسر هذه الحلقة المفرغة من تدني القدرات المؤسسية وتنامي الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي هذا الشأن، ترحب مصر بالمبادرات الهادفة إلى إدماج مكافحة الجريمة المنظمة ضمن ولايات مكاتب الأمم المتحدة المتكاملة لبناء السلام العاملة في العديد من دول المنطقة، إلى جانب إدماج مهمة تعزيز قدرات المؤسسات الأمنية ضمن ولاية عمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية، مع احترام الملكية الوطنية لعملية الإصلاح وبناء القدرات المؤسسية.

ومن جانب آخر، يتعين التأكيد على أن المعالجة الشاملة لقضية الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتداعياتها على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يجب أن تشمل كذلك مساندة الجهود التي تبذلها دول المنطقة لمعالجة التحديات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، وأبرزها ما يتصل بتدني معدلات النمو وقصور قدرة الاقتصادات والهياكل الإنتاجية عن خلق فرص العمل، وخاصة للشباب.

أخيرا، تؤكد مصر على أن الدعم المرجو من المجتمع الدولي، بما في ذلك من جانب منظومة الأمم المتحدة، خاصة من خلال أنشطة لجنة بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا إلى جانب برامج وصناديق الأمم المتحدة، يتعين أن يوجه نحو معالجة الاحتياجات العاجلة لدول المنطقة في مجال بناء القدرات المؤسسية في مكافحة الجريمة المنظمة ودعم الآليات والمبادرات الإقليمية في مجال مراقبة الحدود وتبادل المعلومات بشأن أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك ما يتصل بأنشطة تهريب الأسلحة الصغيرة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص، جنبا إلى جنب مع حشد الدعم الدولي لدول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على نحو يعالج الأسباب الجوهرية لعدم الاستقرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أتقدم بالتهاني الحارة لسعادة السيد كودجو مينان، الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة، على رئاسته لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وأن أرحب بحضور فخامة السيد فور غناسينغبي، رئيس جمهورية توغو.

تثني اليابان على مبادرة توغو لمواصلة النقاش بشأن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في متابعة لمبادرة جنوب أفريقيا في الشهر الماضي. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير للأمين العام على قراره إرسال بعثات تقييم لدراسة التهديدين الناشئين في المنطقة، وهما القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا، وتأثير الأزمة الليبية على البلدان في منطقة الساحل.

عانت بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل كثيرا على مر السنين من خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تشمل الإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، لكنها بذلت جهودا مضنية للتغلب

على هذه الصعوبات. ومن أهم ما يبذل في هذا المجال جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للسيطرة على انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بالمخدرات. لقد سعت أيضا بلدان غرب أفريقيا الأربع المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام إلى التصدي لتلك المشاكل من خلال إصلاح القطاع الأمني وتعزيز سيادة القانون. وينبغي الاعتراف بهذه الجهود.

ومع ذلك، فقد أبرزت المناقشات التي جرت مؤخرا التحديات الناشئة التي تواجه تلك المنطقتين. وأحد هذه التحديات هو قضية القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا، والآخر هو تداعيات الأزمة الليبية. لقد ولدت الأزمة الليبية ما يقرب من ٠٠٠ ٤٢٠ من العائدين إلى النيجر ومالي وتشاد وموريتانيا المجاورة، مما زاد عدد الأشخاص الذين يواجهون بالفعل نقصا في المواد الغذائية، وشجع على انتشار الأسلحة. وعلاوة على ذلك، تشكل أنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تهديدا كبيرا للأمن في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تشعر اليابان بالقلق البالغ إزاء الاشتباكات التي وقعت مؤخرا بين الحكومة والمتمردين الطوارق في مالي، فضلا عن الهجمات المتكررة من قبل جماعة بوكو حرام الإرهابية النيجيرية. لا بد من اتخاذ تدابير فعالة للحيلولة دون تراجع التقدم الذي أحرز في المنطقة حتى الآن.

إن الطابع عبر الوطني لهذه المشاكل يتطلب منا اتخاذ نهج متعدد الأوجه يكمل الجهود الوطنية الحالية ويتيح في الوقت نفسه بقاء الملكية في أيدي البلدان المتضررة. ومن هذا المنطلق، تدعم اليابان الجهود الرامية إلى التصدي للتهديدات في المنطقة من خلال الأطر الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

على الصعيد الوطني، عملت اليابان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة انتشار الأسلحة الصغيرة في ليبريا وسيراليون وكوت ديفوار، وقدمت المركبات اللازمة لمكافحة الجريمة المنظمة في مالي على المستوى الثنائي.

وعلى الصعيد الإقليمي، نقدم المساعدة باستمرار إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منذ عام ٢٠٠٠. وعلى سبيل المثال، شاركت اليابان مؤخرا في الجهود المتعلقة ببناء القدرات في مجال جهود مكافحة المخدرات في غينيا.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، ساهمت اليابان، من خلال لجنة بناء السلام والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة، في تعبئة الموارد وأعربت عن تأييدها السياسي لإصلاح قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. نحن نشجع مجلس الأمن على الاستفادة من نتائج مناقشات لجنة بناء السلام باعتبارها واحدة من أدوات صياغة سياساته في هذا المجال.

يجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن ننظر بجدية فيما يجري مناقشته هنا اليوم. إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا تنتشر في بلدان مختلفة فحسب، بل إن قضايا مثل الاتجار والإرهاب والقرصنة مترابطة فيما بينها على نحو وثيق. وتحقيقا للاستفادة الكاملة من الموارد الموجودة لدينا، يجب أن نعزز جهودنا ونضمن التنسيق الأفضل بين الجهات الإقليمية والدولية المعنية. وتظل اليابان ملتزمة، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة، بالعمل لتحقيق السلام والاستقرار في هاتين المنطقتين الهامتين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الجيراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن شكري لرئاسة توغو لمجلس الأمن على اختيار هذه القضية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للسلم والأمن

الدوليين، وخاصة في أفريقيا. ويسعدنا أن نرى فخامة السيد فور غناسينغبي، رئيس جمهورية توغو، يترأس هذه المناقشة بشأن تأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأود أيضا أن أشكر معالي السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، وغيره من المتكلمين على بياناتهم القيمة.

تواجه دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مشاكل خطيرة جدا تهدد الأمن والاستقرار في جميع أنحاء القارة الأفريقية، وتعرقل الجهود التي تبذل من أجل التنمية والديمقراطية. وأنا أشير بوجه خاص إلى القرصنة في خليج غينيا، وتهريب الأسلحة غير المشروعة والمخدرات، والتهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية.

إن الأزمات التي تحدق بالعديد من بلدان المنطقة تزيد من سوء الحالة الأمنية غير المستقرة أصلاً، ولا سيما في منطقة الساحل، نظراً لوجود أعداد هائلة من الأسلحة، واللاجئين العائدين إلى وطنهم، وظهور جماعات إرهابية جديدة، والنقل غير المشروع للأسلحة والجريمة المتزايدة، كما هو مذكور في تقرير بعثة التقييم المعنية بتأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل (S/2012/42). ويضيف التقرير نفسه أن تدهور الحالة الأمنية جعل كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الذين يعانون من أزمات الأغذية والتغذية المزمنة أكثر صعوبة. وهو يشير أيضا إلى أن المنظمات الإجرامية تسيطر على المساعدات الإنسانية في بعض المناطق النائية. وهذا يمكّنها من إقامة الشبكات المحلية لتجار الأسلحة واللوجستيات، ويظهر مرة أخرى مدى الحاجة الملحة إلى اعتماد نهج عالمي وشامل لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، مع الأخذ في الاعتبار الارتباط الوثيق جداً بين انعدام الأمن والتخلف الإنمائي والفقر.

ولا تزال المناطق الحدودية تؤدي خاصة إلى تهريب المخدرات والأسلحة وزيادة الجريمة. ومن الضروري القيام الآن أكثر من أي وقت مضى بممارسة المزيد من اليقظة والتعاون النشط فيما بين جميع الدول في المنطقة، لمواجهة الأخطار الدائمة التي تهدد أمن واستقرار الدول والمدنيين مواجهة فعالة.

وعلى الرغم من اتخاذ الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية التدابير الإقليمية المتعلقة بهذه المسائل، فإن مواردها وقدراتها محدودة نظراً لاتساع نطاق التحدي الراهن. ولقد ذكرت المنظمة البحرية الدولية في تقريرها لعام ٢٠١٠ أن ساحل غرب أفريقيا كان واحدا من البؤر الرئيسية الست للقرصنة في العالم، التي عرقلت الملاحة الدولية بشكل خطير. وبالمثل، وكما جاء في تقرير الأمين العام، هناك بعض البلدان في غرب أفريقيا هي أمكنة لتهريب الكوكايين على نطاق واسع انطلاقا من أمريكا اللاتينية باتجاه أسواق أوروبا والولايات المتحدة.

وبغية منع هذه المشاكل من أن تصبح أكبر، من الضروري أن نعزز التعاون الدولي لمكافحة هذه الآفة بفعالية، ولا سيما بتحديد الوسائل الملائمة لمواجهة حركة أطراف الجريمة المنظمة والإرهابيين واستخدامهم لتكنولوجيات المعلومات الجديدة. ويجب اعتماد تدابير متعددة الأطراف على الصعيد الدولي بغية إنشاء آليات لتيسير المساعدات القضائية، واسترداد المجرمين، والتعاون بين القوى المسؤولة عن النظام العام، وتوحيد الموارد المتاحة لقوات الشرطة والنظام القضائي الجنائي، وتوطيد السلام بالتعاون مع المجتمع المدني بهدف زيادة وعي الناس وتشجيعهم على التعاون مع السلطات من أجل مكافحة هذه المشكلة بفعالية. ونتشاطر أيضاً رأي بعثة الأمم المتحدة للتقييم المعنية بالقرصنة في خليج غينيا فيما يتعلق بمدى أهمية أن نضع استراتيجية عالمية لمكافحة القرصنة في المنطقة. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار

رئاسة توغو القاضي بعقد اجتماع في ٢٧ شباط/فبراير لزيادة مناقشة هذه المسألة.

وفي السياق نفسه، إن المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة مدعو أيضا إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية عالمية متكاملة لمواجهة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة، ولا سيما عن طريق قيام تنسيق أفضل لتنفيذ المبادرات التي تتخذها البلدان المتضررة، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية ومختلف أصحاب المصلحة الثنائيين والمتعددي الأطراف؛ وتعزيز القدرات الوطنية من أجل كفالة مراقبة الحدود على نحو أفضل، والتصدي للتحديات المتمثلة في انعدام الأمن والتخلف الإنمائي؛ وتعبئة المزيد من المعونة الدولية لبلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وأخيرا تعزيز إمكانية التشغيل المتداخل بين مختلف هيئات الأمم المتحدة الموجودة فعلا في المنطقة وفي الميدان، نظرا لحقيقة أن أيا من هيئات الأمم المتحدة هناك ليست لديها في الوقت الراهن ولاية عالمية لتغطية منطقة الساحل الشاسعة.

وفي الختام، نود أن نكرر مدى أهمية تعزيز التعاون والتفاعل فيما بين الدول المتضررة، والمنظمات الإقليمية ومختلف هيئات الأمم المتحدة لمعالجة الحاجة الملحة للمساعدة الإنسانية، والتحديات العديدة ذات الصلة بالأمن، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك البطالة المتزايدة بسرعة بين الشباب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد مالي (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): تمثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبقية المجتمع الدولي في نهاية المطاف. وهذا يستدعي بذل جهود دولية متجددة وأكثر تنسيقاً، بوجود الأمم المتحدة في الصدارة. لهذا السبب، تؤيد النرويج فرقة العمل المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي أنشأها الأمين العام في العام الماضي. لقد قدمنا الأموال المخصصة لمرحلة بدء عملها، ودعم النرويج يمكّن فيينا من وجود ضابط اتصال لفرقة العمل هنا في نيويورك.

إن الكوكايين المهرّب من أمريكا اللاتينية عن طريق غرب أفريقيا قد ينتهي به الأمر في النرويج وفي أماكن أخرى من أوروبا، ولكنه يخلّف تعاطي المخدرات والفساد والعنف في المسار الذي يسلكه. والقراصنة في خليج غينيا قد يستهدفون السفن النرويجية، ولكنهم يقوضون أيضا النشاط الاقتصادي في المنطقة.

علاوة على ذلك، إن بعض هذه التحديات برز في أعقاب الأزمة الليبية وسلط الضوء على الحاجة إلى معالجته ومواجهته، مثلما أشارت إليه مؤخرا بعثة الأمم المتحدة للتقييم المشتركة بين الوكالات المرسلة إلى منطقة الساحل، وتقرير مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (انظر S/2012/42).

ولقد خطت عدة دول في غرب أفريقيا على مدى السنوات القليلة الماضية خطوات هامة نحو مزيد من الاستقرار السياسي والحرية. ومع ذلك، لا تزال الحالة هشة. فالإرهاب وانتشار الأسلحة، وتزايد أعمال القرصنة على طول الساحل وتجارة المخدرات أمور لا تشكل تهديدا خطيرا لسلامة وحياة الأفراد فحسب، وإنما تشكل أيضا تحديا خطيرا للحكم والسلام والاستقرار في دول المنطقة، الدول الهشة عقب الصراع والديمقراطيات المستقرة على السواء.

والجريمة المنظمة عبر الوطنية ليست مجرد مسألة قضائية. فهي تقوض أسس الدول عن طريق التوغل عميقا في

المجال السياسي والقطاعين العام والخاص من خلال الفساد، وغسل الأموال، والتمويل غير المشروع.

وتبذل دول المنطقة بالفعل جهودا كبيرة بدعم دولي للتصدي لهذه التحديات. ومع ذلك، هناك حاجة ملحة إلى كثير من التنسيق والتعاون الوثيقين بين دول المنطقة. وهناك أيضا حاجة إلى التزامات سياسية أقوى من جانب الحكومات في المنطقة. والتعاون في مجال إنفاذ القانون أمر مهم، لكن يجب أن تكون هناك أيضا إرادة سياسية كافية للتصدي للجريمة المنظمة.

أمّا المبادرات التي يتخذها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فهي بحاجة إلى تعزيز ودعم من المجتمع الدولي. وتضطلع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بدور رئيسي في دعم الدول الأعضاء في المنطقة من خلال مواجهة التهديدات الناجمة عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وترحب النرويج بالمبادرة الأخيرة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الإنتربول في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

إن التركيز الزائد على التهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة يستحق المكانة التي أوليت له في خطة عمل الأمين العام الخمسية. ونحن نتطلع إلى العمل مع الولايات المتحدة لحشد العمل الجماعي واستحداث أدوات جديدة لمواجهة هذه المشكلة. ونتوقع أن تسهم فرقة عمل الأمين العام المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إسهاما كبيرا في إدماج الردود على الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام والأمن والتنمية. ونأمل أن تدعم فرقة العمل وجدول الأعمال لمدة خمس سنوات المبادرات العالمية والإقليمية ذات الصلة، وتخلق التركيز الذي تحتاج إليه المناطق مثل غرب أفريقيا حاجة ماسة.

وأخيرا، أود أن أردد توجيه الشكر، مثلما فعل الآخرون، إلى توغو ورئيسها على تنظيم هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أثني على توغو، ومجلس الأمن لهذه المناقشة المفتوحة المركّزة والهامة. وتشكر كندا الرئيس أيضاً على المذكرة المفاهيمية الصريحة (S/2012/83، المرفق)، التي نتفق معها على نطاق واسع.

وتشعر كندا بالقلق بشأن الآثار المزعزعة للاستقرار جراء تجارة المخدرات غير المشروعة وخصوصاً الاتجار بالكوكايين الناشئ في الأمريكتين. ولهذا السبب فقد أثرنا هذه المسألة في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية لعام ٢٠١٠ المعقود في موسكوكا. ونثني على فرنسا لاستضافتها للاجتماع الوزاري الذي عقد في أيار/مايو الماضي الذي جمع بين العديد من البلدان من غرب أفريقيا والأمريكتين ومجموعة الثمانية. ونأمل أن يستمر ذلك العمل بانضمام عدد أكبر من الشركاء.

وتتعدى الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية واتجارها بالأشخاص والمخدرات والأسلحة النارية على الديمقراطية وسيادة القانون، وتغذي الفساد وتعيق الأسواق الحرة وتحد التنمية في المجتمعات المستقرة وتبطئ عجلتها. وتعمل منظمات الجريمة عبر الوطنية في أمريكا اللاتينية على توسيع شبكاتها في الأراضي الجديدة، وفي ذلك يكمن خطر نشوء دول للمخدرات في غرب أفريقيا، ويهدد بشكل خطير الأمن العام في كلا الجانبين من المحيط الأطلسي.

(تكلم بالانكليزية)

وبالإضافة إلى الآثار الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات بحد ذاته، فنحن نشعر بالقلق أيضا فيما يتعلق

بإمكانية إنشاء شراكات بين الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية. وقد أولي اهتمام كبير لهذا التهديد في اجتماع فريق العمل المعني بمنطقة الساحل التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي تشرفت كندا بكونها رئيسا مشاركاً له مع الجزائر. وقد تم الاعتراف بأن من شأن اتخاذ تدابير للتصدي لجانب واحد من المشكلة أن يساعد في التصدي للجانب الآخر منها.

وتشارك كندا، لهذه الأسباب العديدة، على كلا جانبي المحيط الأطلسي، في بناء السلام وتعزيز المؤسسات وبناء القدرات لمساعدة الحكومات الشريكة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وتقتضي منا التهديدات عبر الوطنية أن نعمل معا بشكل أفضل على الصعد المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. وكندا على استعداد للاضطلاع بدورها هنا في نيويورك، بوصفها رئيساً لتشكيلة سيراليون في لجنة بناء السلام، وللتعاون مع لجان التشكيلات الأخرى والحكومات الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة لتسهيل وتشجيع اتباع نهج أكثر تنسيقا.

في الواقع، فإن مثال سيراليون يوضح ضرورة التعاون الإقليمي والدولي. وقد أحرزت سيراليون تقدماً رائعاً في مجال مكافحة الجريمة عبر الوطنية. وهي العضو الأكثر تقدما في مبادرة ساحل غرب أفريقيا، بعد إنشائها بشكل كامل وحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقطعت سيراليون أيضا خطوات كبيرة في مجال إصلاح قطاع عدالتها، فضلاً عن إنشاء لجنة لمكافحة الفساد تحظى بالاحترام على الصعيد الدولي. ومع ذلك، فإن هذا التقدم يرهن إلى التطورات في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك تحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية والإنذار المبكر. وتتيح محدودية قدرة الدول على مراقبة الحدود والقيام بالدوريات الحدودية المجرمين درجة عالية من الحرية في السعي للحصول على البيئات الأكثر مواتاة لعملياتهم. ومن الأهمية أن نذكر أن العديد من السلطات الوطنية تفتقر إلى الأدوات القانونية والتقنية اللازمة لتتبع التدفقات المالية ومنع غسل الأموال.

وقد شهدنا في الآونة الأخيرة، كيف استغلت عصابات تهريب البشر المتطلبات السهلة للحصول على تأشيرات الدخول لإنشاء عملياتها في غرب أفريقيا. وقد استجابت بعض الدول الأعضاء في المنطقة عن طريق الحد من تأشيرات المرور العابر ومنح تأشيرات الدخول عند الوصول. غير أن شبكات التهريب عدّلت أساليبها وتمكنت من إدخال المهاجرين بطريقة غير قانونية عبر دول الجوار. وتهنئ كندا توغو وبنن على التدابير المضادة التي اتخذتاها. وتعمل كندا مع دول المنطقة لكفالة التصدي لتلك المشكلة بطريقة متماسكة.

وخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرة ساحل غرب أفريقيا كلتاهما خطوتان مفيدتان نحو تطوير استجابة إقليمية حقا للجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد أسهمت كندا إلى حد كبير في تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا عبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الأهداف يقتضي أن تضاعف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قيادتها، ويتعين على الحكومات بناء قدرات وطنية مستدامة، مع تقديم دعم مالي وتقني أقوى من قبل الجهات المانحة، في حين تحتاج الأمم المتحدة إلى اتباع نهج أكثر تكاملا، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام. وينبغي أن يواصل مجلس الأمن الأخذ بهذه المسألة بوصفها جزءا هاما من ولايات بعثة ما بعد انتهاء الصراع. وبالقدر ذاته ينبغي أن تواصل لجنة بناء السلام وضع نهج ملموس وأكثر قوة لدعم البلدان المعنية المدرجة في جدول أعمالها.

أخيرا، تعرب كندا عن قلقها بشأن الآثار الإنسانية لأزمة الغذاء والتغذية الوشيكة في منطقة الساحل. وتشير

البيانات التي أدلت بها مؤخراً نائبة منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، كاثرين براغ، إلى خطورة الحالة. ومع وجود ما يصل إلى ١٢ مليون شخص معرضين للخطر بسبب التداخل بين عوامل الجفاف وانعدام الأمن الغذائي المزمن، فقد تفاقمت الحالة نتيجة لتدفق العائدين وبسبب القتال الذي حدث مؤخرا في شمال مالي وأدى إلى تشريد السكان داخلياً وخارجياً. وينبغي معالجة الأسباب الرئيسية - المتمثلة في التداخل بين انعدام الأمن الغذائي والتخلف ومحدودية القدرات الوطنية والتهديدات عبر الوطنية - من أجل وضع حد لدوامة تكرار الأزمات الغذائية في المنطقة في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أشكر بحرارة رئيس الجمهورية التوغولية، فخامة السيد فوري غناسينغبي، لمبادرته بتنظيم هذه المناقشة الهامة. ويؤكد تقرير البعثة التي أرسلها الأمين العام، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي بشأن تقييم تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل (انظر S/2012/42) الحالة المثيرة للقلق. وتواجه بلدان منطقة الساحل حالة من الفقر المزمن وأزمة إنسانية وشيكة ومشاكل أمنية خطيرة، سبقت جميعها الأزمة الليبية، ولكنها تفاقمت بسببها.

وتمثل أعمال الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبوكو حرام في غرب أفريقيا، بالإضافة إلى غيرهما من الجماعات المسلحة، وعدد كبير من التجار غير الشرعيين، مسائل دولية تهم جميع دول المنطقة، وتهدد بزعزعة الاستقرار على نطاق إقليمي واسع، بل على الصعيد الدولي أيضاً. ويشير تقرير بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة بشأن الأنشطة الإجرامية وغيرها من أعمال القرصنة في خليج غينيا (انظر S/2011/645) إلى استنتاج مماثل. وسوف تكون هناك حاجة إلى بذل جهد كبير في مجالات تبادل المعلومات الاستخبارية واستكمال الأطر القانونية، وبناء القدرات اللازمة لتمكين الدول من أداء صلاحياتها السيادية ومكافحة سوء الحكم والفساد. وينبغي أن نشيد بالاجتماع الذي عقده ١٠ من رؤساء الدول الأفريقية في كوتونو في ١٨ شباط/فبراير لمناقشة الحالة الأمنية في منطقة الساحل بوصفه خطوة هامة في هذا الاتجاه.

وفي الأجل القصير، فإن الاستجابة الأمنية المتضافرة، على نحو ما شرعت فيه بعض دول المنطقة دون الإقليمية، وخصوصاً عبر تجميع الموارد، ستحدث تغييراً حقيقيا وينبغي أن تحظى بدعم المجتمع الدولي. ونظرا لطبيعة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والشبكات الإرهابية، فإن مراقبة الحدود والوجود الحكومي في المناطق النائية جداً في كل بلد من بلدان المنطقة، هما عنصران أساسيان ينبغي أن يكونا في صميم الاستراتيجيات والعمليات، على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف، تجنبا للفراغ الأمني الذي تسدّه المنظمات الإجرامية والإرهابية.

وما دام من الواضح أن الأمن يمثل جزءا من الحل، فإن من الضروري أن يرتكز أي استقرار مستدام في المنطقة على أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموازية لبلدان المنطقة، مع التركيز بصفة خاصة على التدريب المهني وخلق فرص العمل للشباب. وقد قدمت لكسمبرغ من هذا المنطلق على مدى العقود الماضية، دعما كبيرا لدول منطقة الساحل وغرب أفريقيا، وخاصةً للسنغال وبوركينا فاسو ومالي والنيجر والرأس الأخضر. ونحن عازمون على مواصلة هذه الشراكات في المستقبل.

نحن نوافق تماما على رأي الأمين العام بشأن الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم المنطقة، والحاجة إلى تحسين اتساق ذلك التعاون وتنسيقه. وترتكز استراتيجية منطقة الساحل التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي مؤخرا على هذا النهج المتكامل.

من أجل تعزيز الدينامية التي تولدت، نحن على ثقة بأن القيادة الجديدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أود أن أتقدم إليها بالتهنئة على انتخابها، ستعطي الأولوية لتجديد خطة عملها الإقليمية بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، حتى يتسنى لجميع البلدان التي تعاني من ويلات تهريب المخدرات والجريمة المنظمة أن تستفيد منها وأن تشارك في مبادرة ساحل غرب أفريقيا، بالشراكة مع منظومة الأمم المتحدة والإنتربول. إننا نشجع على وجه الخصوص مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، بفضل معرفته الجيدة بغرب أفريقيا، على مواصلة جهوده الرامية إلى توحيد الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وإقامة روابط مع المبادرات الجارية الرئيسية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

للجنة بناء السلام التابعة للمتحدة الأمم دور تضطلع به في هذا الصدد. في سياق تشكيلة غينيا، التي أتشرف برئاستها، أُحرِز تقدم مهم في مجال إصلاح السلطة القضائية وقطاعي الأمن والدفاع. وبالمثل، أكدت الاتهامات الأخيرة التي وجهها فريق من قضاة التحقيق في أعمال العنف التي جرت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ ما تتمتع به حكومة غينيا من إرادة قوية لإحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب. يحدونا أمل كبير أن تتمكن غينيا قريبا من المساهمة بنشاط في مبادرة ساحل غرب أفريقيا، ومكافحة ويلات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

لكسمبرغ على اقتناع تام بأن من المهم التصدي لأبعاد السلام والأمن، وأبعاد التنمية وحقوق الإنسان بطريقة شاملة، وإيلاء قدر متساوٍ من الاهتمام لكل واحد منها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوركينا فاسو.

السيد سومدا (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد بلدي، أتقدم إليكم أولا بالتهنئة، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن. ونود أيضا أن نشكركم على عقد هذه المناقشة عن تأثير الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على الأمن والسلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ وفد جنوب أفريقيا على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير. وأرحب بمشاركة الأمين العام والمشاركين الآخرين في هذه المناقشة وما أدلوا به من بيانات هامة.

يتيح موضوع هذه المناقشة – الذي يأتي مكمِّلاً ومطوِّراً لمشاورات المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وتقرير البعثة المعنية بتقييم تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل (انظر S/2012/42) – الفرصة لإجراء استعراض كلي شامل للمسائل الأمنية التي تواجه دول المنطقة. لقد أصبحت مسائل انعدام الأمن في منطقة الساحل، فضلا عن تصاعد الاتجار في المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غرب أفريقيا، مصادرَ محتملة لانعدام الأمن والاستقرار لدول المنطقة، وكذلك بالنسبة للمجتمع الدولي ككل.

تتفاقم تلك المسائل من جراء أزمة الغذاء في منطقة الساحل، والقرصنة في خليج غينيا. فهي تظهر بوضوح الترابط بين الأمن والتنمية، ولا سيما في وقت أصبحت فيه احتياجات الناس الأساسية أكثر إلحاحاً. وفي وقت يتعين فيه

على دول المنطقة أن توجّه طاقاتها لتلبية الأولويات في مجال التنمية، باتت المسائل الأمنية تقوض التقدم المحرز وتعرض للخطر مؤسسات الدولة والسلام والأمن.

تأسيساً على ذلك، فقد كُرِّس جدول أعمال مؤتمر القمة الأربعين للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالكامل لمسائل الأمن في المنطقة دون الإقليمية، وبخاصة لانعدام الأمن في منطقة الساحل، ولتنامي القرصنة في خليج غينيا. من شأن التفاعل ما بين الاتجار في المخدرات والأنشطة الإجرامية ذات الصلة – مثل تمويل الصراعات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع في الأسلحة وغسل الأموال – أن يزيد من هشاشة تلك المناطق، التي يوجد بها عدد من الدول لا تزال في طور الخروج من الصراع، أو تمر ببعض الأزمات حاليا.

وإدراكا من بوركينا فاسو لتأثير مثل هذا النشاط العابر للحدود الوطنية على الأمن والتنمية، فقد قامت في عام ٢٠٠٩، للمرة الأولى، بتنظيم مناقشة مواضيعية في الاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يشكله من تهديد للسلم والأمن الدوليين. ومن المهم والملح في آن معاً أن يواصل المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل الاستجابة الملائمة لتلك المسائل.

ونرحب بأن مجلس الأمن، خلال مشاوراته في ٢٦ كانون الثاني/يناير، قد تناول مسألة تفاقم الحالة الأمنية في منطقة الساحل في أعقاب الأزمة الليبية، وأنه أكد، من خلال ذلك، الحاجة إلى اتباع نهج منسق من شأنه أن يجمع أصحاب المصلحة كافة، بما في ذلك الأمم المتحدة.

يؤيد وفد بلدي ذلك النهج، ويظل على اقتناع بأنه لن يكون من الممكن التصدي للأنشطة الإجرامية والإرهابية التي تهدد الاستقرار والأمن في دول دول الساحل وغرب أفريقيا، إلا بتكثيف التعاون على الصُعُد دون الإقليمية والإقليمية والدولية. ونحن نشيد، مع التشجيع، بالأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومبادرة ساحل غرب أفريقيا والإدارات المعنية في الأمانة العامة، دعماً لجهود دول المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ خطة عمل الجماعة لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

نعتقد أن التوصيات الواردة في تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات قد عالجت بالفعل بعض المخاوف، خاصةً فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات للدول الأعضاء والآليات الإقليمية ودون الإقليمية للتعاون، وكذلك فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج التي تعالج الأسباب الجذرية لتنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في هاتين المنطقتين. تقع المسؤولية في المقام الأول على عاتق رؤساء دول المنطقة لتعزيز التعاون على جميع المستويات. لكن المسؤولية تقع أيضا على المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، لدعم جهود الدولة لمكافحة هذه التهديدات العشوائية. ولذلك فإننا نأمل بشدة أن يلقى النداء الذي أطلقته الجماعة خلال مؤتمر القمة الأربعين دعماً فعالاً وفورياً من المجتمع الدولي، خصوصا من الأمم المتحدة.

تشارك بوركينا فاسو، من جانبها، مشاركة فعالة في الأنشطة والمبادرات التي تُتخذ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل مكافحة الأنشطة الإجرامية والإرهابية، وبخاصة تلك التي تتعلق بالاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا، فضلا عن منتدى التعاون القانوني الإقليمي الذي يجمع معا ثلاثة بلدان أخرى، هي مالي وموريتانيا والنيجر. بوركينا فاسو مستعدة أيضا لأن تتعاون على المستوى دون الإقليمي في إطار الاستراتيجية المشتركة لمكافحة الإرهاب.

يجب ألا نغفل عن تأثير الأزمة الغذائية الخطيرة على دول منطقة الساحل. ومع أننا نرحب بالتضامن الذي أبداه

بالفعل العديد من الشركاء والوكالات والبلدان في أعقاب النداء العاجل الذي أطلقه عدد من بلدان المنطقة طلباً للمساعدات الإنسانية، فإننا مع ذلك نحث المجتمع الدولي على دعم الجهود التي تبذلها البلدان المتضررة.

في الختام، ندعو المجتمع الدولي إلى أن يشارك في نهج كلي وشامل من أجل إيجاد الحلول الملائمة للمسائل الأمنية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، وأن يدرك أن المسؤولية عن تلك المسائل مسؤولية الجميع. ينبغي أن تكون استنتاجات هذه المناقشات وفقا لهذه الخطوط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بكم يا سيادة الرئيس في مقر الأمم المتحدة وأعرب لكم عما نشعر به من فخر ونحن نراكم تتولون رئاسة مجلس الأمن.

إن شأني شأن المتكلمين الآخرين، أود أن أتقدم بالتهنئة الحارة لوفد توغو وأعرب له عن شكري لأخذه زمام هذه المبادرة الحكيمة والحسنة التوقيت لتنظيم مناقشة مفتوحة لمسألة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والتي تمثل أحد الشواغل الرئيسية لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

بالنظر إلى المخاطر العديدة والمتنوعة التي تشكلها الجريمة المنظمة والعابرة للحدود الوطنية على القارة الأفريقية، وغرب أفريقيا بالذات، من المناسب لنا أن نركز على هذه المسألة الهامة.

من سوء الطالع أن مزيجا من عناصر من قبيل الحدود غير المضبوطة والفقر وعدم الاستقرار السياسي تهيئ تربة خصبة للجريمة المنظمة في ذلك الجزء من العالم.

ومن البديهي أنه ما لم تتخذ خطوات شجاعة على قدر الخطر الماثل، ستظل هذه الآفة تنمو، ومن دون شك ستقوض جهود تنميتنا الاقتصادية وتعرض للخطر الاستقرار الوطني والاجتماعي الهش أصلا في العديد من دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

بل أن الخطر يتجلى بوضوح وفقا للعديد من التقارير الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي أقر بأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية يذكيها إلى حد كبير الاتجار بالمخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر فضلا عن القرصنة وغسيل الأموال. ولكي تكون مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية فعالة، لا بد من التصدي بصورة شاملة لجميع الجوانب الضارة لهذه الآفة.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقتنا دون الإقليمية ما برح مصدرا رئيسيا للقلق، بالنظر إلى رخص سعرها وسهولة الحصول عليها. إنها تعرض للخطر بدرجة كبيرة الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا، وتجسد شبح تصعيد الصراعات، وتفتت اتفاقات السلام وتزيد من وتيرة العنف والجريمة.

إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إذ تقر بهذا، اعتمدت في عام ٢٠٠٦ اتفاقية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، والتي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩. وتوفر الاتفاقية وميض أمل مؤداه أن تقدما حقيقيا يمكن إحرازه في مكافحة انتشار هذه الأسلحة التي ما برح تداولها في غرب أفريقيا بمثابة شعلة خطرة في منطقة سريعة الاشتعال بالفعل.

إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوصفها جزءا من خطة العمل الإقليمية المعتمدة في عام ٢٠٠٨، قامت بإنشاء وحدة مكرسة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، تمثل آلية رئيسية للتعاون واقتسام المعلومات الاستخبارية مع

منظمات مماثلة منخرطة في نفس المعركة في أوروبا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة. وتعلق الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية أهمية كبيرة على تطوير وموائمة التشريعات التي تنظم التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالمخدرات.

كذلك في إطار تفعيل خطة العمل عُقد في شباط/فبراير ٢٠١٠ في عاصمة السنغال مؤتمر دون إقليمي بشأن التوفيق بين جهود مكافحة الاتجار في المخدرات، وأدى ذلك إلى اعتماد خارطة طريق معروفة عموما بوصفها مبادرة داكار.

وهذا الرد المتعدد القطاعات يهدف بصورة رئيسية إلى تخفيض العرض والطلب من خلال كبح الاتجار بالمخدرات وتعزيز الآليات العملية لتبادل المعلومات وإنشاء قاعدة بيانات دون إقليمية بشأن الجريمة لتحسين الرقابة على الحدود.

إن تطوير إنفاذ القوانين على الصعيد الدولي لمكافحة غسيل الأموال جزء رئيسي من الحملة للقضاء على جميع الأنشطة المتصلة بالجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، يجب أن لا يكون التعاون قاصرا على المجال المالي، بل يجب أن يتضمن بصورة خاصة دعما استراتيجيا فيما بين سائر الشركاء في شكل تحالف استراتيجي لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

من الواضح أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ما برحت الأداة الرئيسية للرد القانوني الدولي على هذه الآفة، ولا تزال تولد أملا حقيقيا مؤداه أنه يمكن وقف انتشار هذه الجريمة. ولتحقيق أهداف الاتفاقية، لا بد من إعطاء فرقة العمل التي أنشئت لرصد تنفيذ الاتفاقية الموارد التي تحتاج إليها.

لا يزال تركيزنا الرئيسي ينصب على مبعث قلق آخر يتمثل في زيادة أعمال القرصنة في خليج غينيا ومنطقة الساحل. وعلينا أن نفعل المزيد لمواجهة ذلك النشاط والذي فضلا عن تعريضه أوساط النقل البحري الدولي الحر للخطر، يعرقل التنمية الاقتصادية للبلدان المتأثرة.

وعلى الرغم من جميع الجهود الفردية والجماعية التي تقوم بها الدول، لتحاشي العديد من العواقب الكارثية لآفة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في بلداننا، لا يزال يتعين فعل الكثير إذا ما أريد القضاء عليها قضاء مبرما. وإذا ما أردنا التطرق لنطاقها الكامل ومختلف جوانب الكفاح ضدها، يجب لتعزيزنا ألا يقتصر على اللوائح الوطنية والإقليمية وقدرات الرقابة.

لذلك يعتقد وفدي أنه بالإضافة إلى اعتماد مبادئ الإدارة الاقتصادية والسياسية الرشيدة على الصعيد المحلي، فإنه يتعين على المجتمع الدولي دعم الجهود التي تقوم بها بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مكافحة الفقر وانعدام الأمن الاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي واختلال التوازن الإيكولوجي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على ترؤس مجلس الأمن اليوم، وأشكر وفد توغو على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

لقد مضى سبعة شهور على تفجير مقر الأمم المتحدة في أبوجا والذي أودى بحياة أكثر من ٢٠ شخصا وصدم العالم. وذلك كان من بين ١١٥ هجوما منفصلا في العام الماضي خططت له جماعة بوكو حرام، ونجم عنه مقتل أكثر من ٥٠٠ شخص.

لقد وصف الأمين العام على نحو صحيح الهجوم على مقر الأمم المتحدة بأنه ”هجوم على من كرسوا أنفسهم لمساعدة الآخرين“. إن التفجيرات التي وقعت في أبوجا

أوضحت أن الكفاح الجاري الآن من أجل مستقبل أفريقيا، فيما بين من يلتمسون الاستقرار ومن يسعون إلى الفوضى؛ وبين التطرف والتقدم؛ وبين الرجاء والضغينة.

إن الزيادة المقلقة في الإرهاب في جميع أرجاء غرب أفريقيا مرتبطة بترعة عالمية. فقد أصبح ذلك ممكنا بفضل زيادة ارتباطه بشبكة من عصابات التهريب والمجرمين والإرهابيين التقليديين.

إن الإرهابيين يفهمون أنه إذا كان بوسع المرء تهريب المخدرات إلى أي عاصمة أوروبية، فبوسعه أن يفعل بسهولة فعل نفس الشيء في القذائف المضادة للطائرات. ويفهمون أن البيئات التي ينعدم فيها القانون توفر تربة خصبة للتطرف. ويقرون بأن بيع المخدرات يمكن أن يدفع ثمن القنابل.

إن الإرهابيين وأفراد العصابات إذ يعملون معا قد أعلنوا حربا على الاستقرار في غرب أفريقيا. وما انفكوا يشكلون عقبة رئيسية في فتح الإمكانيات الهائلة للمنطقة.

فالشبكات الإجرامية والإرهابية في غرب أفريقيا ليست مشكلة محلية فحسب، بل إنها مشكلة عالمية. فمعركة غرب أفريقيا هي معركتنا. ومن هنا فإن أعداء تلك المنطقة هم أعداؤنا. ومستقبلها هو مستقبلنا.

إن دولة إسرائيل تفهم أن مصيرنا مرتبط بشكل لا انفكاك منه بمصير دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. إننا نقف اليوم متكاتفين مع تلك الدول في سعينا إلى تحقيق فرص مشتركة ونواجه تهديدات مشتركة. وتشعر إسرائيل بقلق كبير إزاء نشاط حزب الله في المنطقة، الذي يعمل بمثابة محور لعمليات المنظمات الإرهابية لأكثر من عقدين من الزمن.

يستخدم حزب الله غرب أفريقيا كنقطة عبور لنقل الأموال والأسلحة والمخدرات إلى مناطق نائية في العالم. وهذه المغامرات الإجرامية تعزز من قدرة حزب الله على تشكيل خلايا نائمة في المنطقة وحشد الدعم من القطاعات السكانية المحلية.

ولا يمكن للعالم أن يظل مكتوف الأيدي ويوفر لحزب الله قاعدة للعمليات في غرب أفريقيا. وهذه الأنشطة لا تشكل خطرا واضحا ووشيكا على شعوب أفريقيا وحدها. فحزب الله ورعاته الإيرانيون يمثلون تهديدا للأشخاص الأبرياء في جميع أركان المعمورة – على نحو ما شهدناه الأسبوع الماضي في نيودلهي وبانكوك وتبليسي.

وتستدعي التحديات الأمنية في غرب أفريقيا اتخاذ نهج مزدوج المسار. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل مع الدول الأفريقية على استئصال الإرهاب والجريمة في حين نغذي جذور التنمية والازدهار. ونحن معا، علينا تعزيز التعاون الإقليمي في جهود مكافحة الإرهاب وإحكام مراقبة الحدود وتحسين تبادل المعلومات الاستخبارية. ويجب أن نضمن وضع الجماعات الإرهابية والإجرامية في جميع قوائم إنفاذ القانون لمراقبة الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي.

وعلينا، معا، أن نبذل المزيد من الجهود لمنع نقل الأسلحة الصغيرة وجميع الأسلحة الأخرى إلى المجرمين والإرهابيين، بما في ذلك المواد المزدوجة الاستخدام. وإسرائيل على استعداد للاضطلاع بدورها في ذلك المسعى. فقوانيننا ونظمنا لمراقبة الصادرات صارمة وموسعة. وهي تضمن استيفاء جميع صادرات الأسلحة للمعايير والمقاييس التي حددها اتفاق فاسينار وجميع نظم الموردين الأخرى.

وعملت إسرائيل لفترة طويلة بالتكاتف مع الدول الأفريقية على مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب. ولا نزال نتبادل معرفتنا وخبرتنا مع العديد من الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية. وتشمل هذه الجهود التعاونية مجموعة مسائل تتراوح من تمويل الإرهابيين إلى أمن الطيران ومن غسل الأموال إلى حماية الحدود. وتعتز إسرائيل

بكونها دولة مانحة وشريكا فعالا في جهود مكافحة الإرهاب هنا في الأمم المتحدة، بالعمل بشكل وثيق مع هيئات مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واللجان الدولية لمكافحة الإرهاب.

ولا بد أن تكون التنمية جزءا من استراتيجية طويلة الأجل لمكافحة الجريمة والإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. فإرساء أساس قوي للأمن الاقتصادي والحكم الرشيد والتماسك الاجتماعي يحرم المجرمين والإرهابيين من البيئات التي يحتاجون إليها من أجل عملهم.

لقد دأبت إسرائيل على المشاركة بقوة في التنمية الأفريقية طوال أكثر من خمسة عقود. ففي عام ١٩٥٨، قامت غولدا مئير، بصفتها وزيرة خارجية إسرائيل آنذاك، بزيارة تاريخية إلى دول أفريقيا المستقلة حديثاً. وفي رحلتها قررت غولدا مئير أن تشاطر خبرة إسرائيل المتزايدة مع جيراننا الأفارقة. وقالت،

> ''إننا مثل تلك الدول، طردنا الحُكم الأجنبي، ومثلها، كان علينا أن نتعلم بأنفسنا كيف نستعيد الأرض، وكيف نزيد عائدات محاصيلنا، وكيف نروي تربتنا، وكيف نعيش معاً وكيف ندافع عن أنفسنا''.

وتوجَّهَ نحو القارة آلاف الخبراء الإسرائيليين – مدفوعين بروح ما نسميه ''تيكون أولام''، وهو المبدأ اليهودي الذي يدعونا إلى إصلاح العالم وجعله مكاناً أفضل.

والأواصر التي تعزَّزت في تلك الأيام، تفتَّقت عن برنامج للتعاون المكثف. واليوم في غانا، أدت شبكة عيادات إسرائيل لما قبل الولادة إلى تخفيض كبير لمعدل وفيات الأمهات والأطفال. وفي السنغال، قدمت شراكتنا الثلاثية مع إيطاليا برنامجا إسرائيليا ابتكاريا للري بالتنقيط إلى الآلاف من المزارعين الأفارقة، مما يساعدهم على الانتقال من الفقر إلى الاكتفاء الذاتي. ولا نزال نتطلع إلى إتاحة فرص جديدة لبناء المؤسسات والقدرات في المنطقة.

وفي العديد من أركان غرب أفريقيا اليوم، نشهد كيف أن المشاكل تأتي زرافات ووحدانا. ولا يزال المجرمون والإرهابيون يستغلون عدم الاستقرار والفوضى لزرع بذور المزيد من الفوضى. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل مع الدول الأفريقية على كسر هذه الحلقة. وعلينا أن نمهد الطريق نحو تحقيق التنمية، مع إزالة عوائق الإرهاب والجريمة من مساره. وهذا تحد جماعي. ولا توجد أي دولة معفاة من المسؤولية. ولا يمكن لأي دولة أن تهرب من عواقب عدم اتخاذ إجراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل موريتانيا.

السيد ولد تغيدي (موريتانيا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وفد توغو على تنظيم هذه المناقشة وأن أشكر رئيس جمهورية توغو على مشاركته. كما يشكر بلدي الأمين العام، بان كي - مون، على بيانه وجهوده. ونشكر أيضا السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ما فتئت مسألة الأمن والتنمية تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه منطقة الساحل منذ نهاية القرن الماضي. وعانت المنطقة من الصراعات وحالات التمرد، فضلا عن الاضطرابات البيئية الحادة، مثل الجفاف الشديد في سبعينيات القرن الماضي الذي دفع مئات الآلاف من المزارعين إلى المدن الكبيرة التي كانت تفتقر إلى البنية التحتية الكافية مما أدى إلى تشجيع التهريب والاتجار بالأسلحة وجميع أنواع السلع. وهذا بدوره أدى إلى توسع شبكات الجريمة المنظمة مثل الإرهاب والاتجار بالبشر. وتفاقمت تلك الاتجاهات في أماكن المنطقة حيث أدى إلى تقويض الدول عدم كفاية

الهياكل الأمنية والاقتصادية لحجم أراضيها والصعوبات التي تواجه المراقبة الفعالة لحدودها التي يسهل اختراقها.

ومنذ بداية القرن، ظل بلدنا معاقا من جراء أنشطة شبكات الجريمة المنظمة والهجمات الإرهابية في وقت لم نكن مستعدين للتصدي لتلك التهديدات. وبرزت أولى بوادر التهديد في عام ١٩٩٤، حين جرى اعتقال أعضاء إحدى الجماعات السلفية ذات الصلة ببعض المتطرفين الأجانب، في حين نجح أعضاء آخرون في إيجاد المأوى في الصومال وأفغانستان. وظهرت تلك الجماعة مرة أخرى في عام ٢٠٠٣، بعد احتلال العراق. واتصل بعض الشباب الموريتانيين، سعيا لشق طريقهم إلى العراق، بالجماعة الجزائرية الإسلامية المسلحة السابقة، وهي نشطة في الجبال التي تمتد من جنوب الجزائر إلى شمال مالي، بغية تدريبهم على استخدام الأسلحة قبل الذهاب إلى العراق باعتبارهم مجاهدين.

واليوم، لا يستضيف بلدنا أي قاعدة أو موقع للإرهابيين. وتشن الهجمات من قاعدة خلفية يعودون إليها فورا بعد شن هجماتهم. وبالرغم من ذلك، فإن نظام الآليات الأمنية الفعالة القائم على طول الحدود يجعل التسلل إلى بلدي أكثر صعوبة.

وترغب الحكومة الموريتانية في ضمان الاستقرار والأمن في بلدنا بغية تحقيق أهدافه الاجتماعية – الاقتصادية. وهي عاقدة العزم، بالرغم من أراضيها الشاسعة ومواردها المتواضعة، على التصدي لتلك التحديات ووضعها في محور أولوياتنا. ويحظى هذا المسعى ببعدين. أحدهما بعد وطني، وبموجب ذلك الإطار، وضعت موريتانيا استراتيجية تتبع ثلاثة مبادئ توجيهية.

والمبدأ التوجيهي الأول هو المنع وكفالة أمن الأراضي. ويتطلب منع جميع الأنشطة الإرهابية داخل أراضينا الوطنية تأمين حدودنا من خلال عمليات فعالة لمراقبة الحدود والرصد الدائم لها؛ وإنشاء وحدات متنقلة للتدخل العسكري تكون جيدة التجهيز، بما في ذلك من أجل المراقبة الجوية؛ والتعاون فيما بين البلدان في تبادل المعلومات؛ ومراقبة الهجرة بغية منع تسلل جميع عناصر تجنيد الإرهابيين.

والمبدأ التوجيهي الثاني هو زيادة الوعي والتثقيف. وبدأت الحكومة اتخاذ إجراءات تهدف إلى مكافحة الإرهاب في أراضيها بالذات بتنظيم حملات اتصال تشمل المناقشات العلنية ووسائط الإعلام.

والمبدأ التوجيهي الثالث هو العلاج والعقوبة. وإضافة إلى التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات، وضعت موريتانيا إطارا قانونيا يهدف إلى تحديد الجرائم والتمويل المتصل بالإرهاب والمعاقبة عليه. وبموجب ذلك الإطار، بدأت الحكومة تدريب الموظفين المشاركين في مكافحة الإرهاب بجميع جوانبه وتحسين كفاءتهم المهنية.

وأتناول الآن البعد الإقليمي. ففي مواجهة الطابع العابر للحدود الوطنية للتهديد الإرهابي، ونظرا لضعف الموارد الاقتصادية في المنطقة، قامت البلدان الأكثر عرضة – وهي مجموعة تعرف عموما بـ ”الميدان“ وتشمل الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر – بتعزيز تعاونها بشأن المسائل الأمنية بعقد اجتماعات دورية منذ عام ٢٠١٠، أولا في الجزائر، وبعد ذلك في باماكو في عام ٢٠١١ وفي موريتانيا في كانون الثاني/يناير هذا العام، بغية التعديل الدوري لاستراتيجيتها المشتركة ومكافحة ظاهرة الإرهاب.

ومن خلال ذلك التعاون أنشأنا منظمات لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك وحدة للاتصال والتنسيق بهدف تبادل المعلومات بشأن المسائل الأمنية؛ ولجنة تنفيذية مشتركة لرؤساء الأركان ذات موارد مادية من أجل التدخل البري السريع؛ ولجنة متابعة فنية للمشاريع الرامية إلى تحقيق التنمية في هذه المنطقة. وعقدت اجتماعات مع الشركاء من خارج

المنطقة في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١١ في الجزائر وواشنطن، العاصمة، وبروكسل، على الترتيب، بغية تأمين تمويل المشاريع الإقليمية في المناطق المعرضة للخطر والفقيرة في البلدان الأربعة الأعضاء في مجموعة الميدان.

وبعد اتخاذ هذه الخطوات، تم تحقيق نتائج هامة. كان أولها تفكيك عدة خلايا إرهابية نشطة أو نائمة والتخلص من نحو ٤٦٥ إرهابيا خلال السنوات الثلاث الماضية. وجرى إحباط عدة محاولات لشن هجمات إرهابية بفضل ١٢ عملية. وتم تفكيك القواعد التشغيلية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالقرب من موريتانيا، والتي كانت تهدد أمنها القومي. وجرى القضاء على ٣٥ مجموعة من المُتجرين من مختلف الأنواع. وتم تنظيم وتدريب أفراد قوات الأمن بشكل جيد. وأصبح الشباب واعين لخطر الإرهاب وآلياته المختلفة. وأنشئت قاعدة بيانات موثوقة من البيانات التي تم جمعها عن طريقة عمل الخلايا وتمويلها. وتم القضاء على العديد من خطوط الإمداد لمختلف الجماعات الإرهابية.

ختاما، ينبغي أخذ الظواهر الإرهابية على محمل الجد لأنها تشكل تهديدا حقيقيا لبلدان المنطقة. ونلاحظ أن الجماعات الإرهابية قد أصبحت حسنة التجهيز والتدريب على نحو متزايد. والتعاون الدولي ضروري من أجل القضاء على الظاهرة، وهي ظاهرة عابرة للحدود الوطنية. ويجب أن يجري ذلك في سياق من الشراكة واحترام سيادة البلدان المعنية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر توغو على قيادتها فيما يتعلق بعقد هذه المناقشة. وأشكر، بوجه خاص، الرئيس غناسينغبي على حضوره اليوم وأشكركم، سيدي الوزير، على حضوركم بعد الظهر. وكما سلم الجميع اليوم، فإن التحديات التي تواجه غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تتطلب بوضوح تركيزا دوليا أكبر بكثير. وتحذير الأمين العام في هذا الصباح من مخاوف نشوب أزمة إنسانية بحجم الأزمة التي تؤثر على منطقة القرن الأفريقي ينبغي أن يكون صيحة إيقاظ لنا جميعا.

إن الجريمة عبر الوطنية تأخذ أشكالا مختلفة، غالبا ما يُنظر إليها على أنها ظواهر منفصلة. غير أنه، في الحقيقة، وكما نعلم، فإن الجرائم عبر الوطنية تميل إلى أن تغذى وتعزز بعضها بعضا. ومن الواضح أن هذه الجرائم تزدهر في البيئات التي توجد فيها تحديات للحوكمة، وحيث تفتقر الحكومات ووكالات إنفاذ القانون والسلطات القضائية إلى القدرة على ملاحقة ومقاضاة المجرمين، وحيث تمثل البطالة، بما في ذلك في أوساط الشباب، مشكلة خطيرة.

والتحديات التي تواجه منطقة الساحل شديدة للغاية. وقد تفاقمت التحديات القائمة بسبب الأزمة ليبيا، مع ما ترتب عليها من تدفق الأسلحة وتدفق العائدين. وبصورة أعم، ومثلما ذكرنا ممثل موريتانيا للتو بصورة صارخة، فإن المنطقة تواجه تهديدات قائمة تتمثل في الاتجار بالمخدرات وأعمال القرصنة والإرهاب على الصعيد الإقليمي. وقد استمعنا اليوم إلى تحذيرات مثيرة للقلق من الصلات بين الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية. ومما يعقد تلك التحديات تفاقم الآثار المترتبة على تغير المناخ، وهو ما أقرت به بعثة التقييم التي زارت منطقة الساحل.

وتقرير بعثة التقييم (انظر S/2012/42) يحدد بوضوح الإجراءات اللازمة، ويجب علينا أن نحيط بها علما. وتشمل هذه الإجراءات مبادرات متعددة القطاعات من أجل إعادة

إدمـاج العائـدين، مـع التركيـز بقـوة علـى منـع نـشوب الـصراعات وتحقيـق التماسـك الاجتمـاعي وتـوفير الحمايـة. والـبرامج الـتي تركـز علـى البطالـة بـين الـشباب ذات أهميـة حيويـة. وفي الأجـل الطويـل، يـتعين أن تتنـاول بـرامج منـع نـشوب الـصراعات إمكانيـة اللجـوء إلى القـضاء، لا سـيما بـالنظر إلى ضـعف هياكـل سيادة القـانون في منـاطق العـودة. وبـصورة أعـم، فـإن الحكومـات الوطنيـة في غـرب أفريقيـا ومنطقـة الـساحل تحتـاج إلى الـدعم لتـأمين حـدودها الوطنيـة، بما في ذلك ضـد نقـل الأسـلحة، ولتنفيـذ بـرامج وطنيـة لتـدمير الأسـلحة غـير المـشروعة. وعلينـا بنـاء قـدرة الحكومـات علـى التـصدي للجريمـة المنظمـة عـبر الوطنيـة والإرهـاب عـن طريـق تعزيــز المؤســسات الوطنيــة وتيــسير تبــادل المعلومــات والاستخبارات والتنسيق وتنفيذ عمليات مشتركة.

كمـا يجـب علينـا أن نـدعم الاسـتراتيجيات والآليـات الأمنية الإقليمية. وفي هذا المقام، فإن دور الجماعة الاقتـصادية لدول غرب أفريقيا بالغ الأهمية بالتأكيـد. ونظـرا لعـدم وجـود منظمـة دون إقليميـة واحـدة تغطـي منطقـة الـساحل بالكامـل، فـإن دوري الاتحـاد الأفريقـي والأمـم المتحـدة لهمـا، بـالطبع، أهمية خاصة.

ونحـن نؤيـد تعزيـز القـدرات الأمنيـة لمنظومـة الأمـم المتحدة ووجودها علـى أرض الواقـع في المنطقـة، ونعـرب عـن اهتمامنا باقتراح الأمين العام في هذا الصباح تشكيل وحـدات شرطة متخصصة داخل عمليات حفظ السلام لكي تعمل مـع الوحدات الوطنية في بناء القدرات والتصدي للجريمـة. ونؤيـد أيضا التوصية الخاصة بوضـع إطـار شـامل للجمـع بـين البلـدان المتضررة كافة في منطقة الساحل لمواجهة تلك التحديات.

وأسـتراليا تـسعى إلى القيـام بـدورها في مثـل هـذه القضايا. وبيـاني المكتـوب يتـضمن قـدرا كـبيرا مـن التفاصـيل، ولكـن أود أن أذكـر – علـى سـبيل المثـال فحـسب – عـددا قليلا من الجهود التي تحتاج إليها المنطقة: عملنـا النـشط، علـى سـبيل المثـال، مـع مديريـة الأمـم المتحـدة التنفيذيـة لمكافحـة الإرهـاب لتعزيـز قـدرات مراقبـة الحـدود؛ وجهودنـا القويـة لمكافحة غسل الأمـوال؛ ودورنـا النـشط في التحـضير لمعاهـدة تجارة الأسلحة، والتي سيجري التفاوض بشأنها في تموز/يوليـه. ومن الواضـح أن هـذه المعاهـدة صـك حيـوي بالنـسبة لأفريقيـا، وبطبيعة الحال، يتعين علينا أن نبـذل جهـدا أكـبر بكـثير لتنفيـذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الـصغيرة ووضـع برنـامج فعـال وسريع لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جميـع أنحـاء شمال أفريقيا، نتيجة لمشاكل ليبيا.

وفيمـا يتعلـق بالمـساعدة الـتي نقـدمها، فإننـا نركـز بـشكل خـاص علـى الـسعي إلى تحـسين المـساعدة القانونيـة المتبادلة بـين البلـدان الناطقـة باللغـة الفرنـسية والبلـدان الناطقـة بالإنكليزيـة وعلـى إعـداد سلـسلة مـن التوجيهـات المتعلقـة بالجريمة عبر الوطنية، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

بإيجـاز، وفي مـا يتعلـق بالقرصـنة، أود أن أشـير إلى أن المذكرة المفاهيمية التي أعدتها توغو لجلسة اليـوم (S/2012/83، المرفق) تشرح الحاجـة إلى دراسـة كيفيـة التفاعـل بـين القراصـنة من مختلف المناطق ونوعية المشاكل التي يمكـن أن تترتـب علـى ذلـك. وفي إطـار الجهـود الراميـة إلى تحـسين فهـم الأسـباب الجذرية والاستفادة مـن خـبرات مختلـف المنـاطق، ستـستضيف أستراليا مؤتمرا حول القرصنة في وقـت لاحـق مـن هـذا العـام، وبالتأكيـد بحلـول منتـصف العـام، والـذي سيقارن، أو يـسعى إلى المقارنـة، علـى وجـه التحديـد بـين تجـارب التعـاون في مكافحـة القرصـنة في المحـيط الهنـدي وجنـوب شـرق آسـيا وغرب أفريقيا.

وقبـل الختـام، فإن المجلس يعيـد التأكيـد بانتظـام علـى العلاقـة القويـة بـين الأمـن والتنميـة. ويـتعين علينـا جميعـا أن نـدرك – ولا يمكننـا أن نـدعي أننـا لا نـدرك – أن ثمـة أولويـة

ملحة لإعداد برامج بسرعة لضمان ألا تستمر البطالة، ولا سيما البطالة بين الشباب، ونقص التعليم والفقر في تغذية العنف والتطرف. وكما نعلم، فإن مواطن الضعف تلك هي خليط سام.

ويجب علينا أيضا، بالتأكيد، تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة التي تواجه منطقة الساحل، ولكن المرونة في الأجل الطويل في مواجهة تحديات الأمن الغذائي، على وجه الخصوص، أمر حيوي. وفي الأسبوع الماضي، أعلن بلدي عن مساهمة أخرى بقيمة ١٠ ملايين دولار للمساعدة في ذلك، بالإضافة إلى برنامج بتكلفة ١٠٠ مليون دولار أطلقناه مؤخرا ويركز على المرونة، بما في ذلك الإنتاجية الزراعية وسهولة تكيف المجتمعات المحلية، لا سيما في غرب أفريقيا.

وختاما، فإن أستراليا لا تزال ملتزمة بمواصلة العمل مع جميع الشركاء لجعل المستقبل الآمن والمستدام لشعوب المنطقة حقيقة واقعة. ونتعهد ببذل المزيد من الجهد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ، باسم الوفد النيجيري، جمهورية توغو على تولي رئاسة مجلس الأمن وعلى الاضطلاع بمسؤولياتها بحكمة. وأود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت حول تأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام الأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الحافلة بالمعلومات، والتي هيأت الساحة لمناقشة اليوم.

إن نشاط الشبكات الإجرامية مشكلة دولية تتخطى الحدود وتقوض أمننا الجماعي ورفاهنا الاقتصادي. وفي غرب أفريقيا، تؤثر الجريمة المنظمة سلبا على الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي. والقرصنة في خليج غينيا تعوق باستمرار الملاحة البحرية، مع ما لذلك من عواقب وخيمة على اقتصادات المنطقة دون الإقليمية. وهي تهدد أيضا الاستقرار والأمن في البلدان الساحلية وخارجها.

وقد أدى الاتجار بالمخدرات في المنطقة دون الإقليمية بشكل مباشر إلى زيادة جرائم العنف وانتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بالبشر وغسل الأموال وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. وتداعيات الصراع الليبي، بتغذيتها لشبكات الاتجار غير المشروع وتدفق الأسلحة وتصاعد وتيرة الهجمات الإرهابية وغيرها من أشكال عدم الاستقرار في منطقة الساحل، قد زادت من حدة التهديدات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مما يجعلها تستحق اهتماما حاسما من قبل مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

والبلدان في منطقة الساحل تواجه أيضا تدفق مئات الآلاف من العائدين الفقراء والمصابين بصدمات نفسية. في الواقع، إن الجريمة المنظمة تشكل تهديدا متزايدا يزعزع استقرار منطقة هشة بالفعل، لا تزال تتصارع مع تحديات الأمن والتنمية، مثل ضعف هياكل الحكم، وارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب، والفقر، والغياب الفعلي للأمن.

ويشكل قرار مجلس الأمن ٢٠١٧ (٢٠١١) الذي لفت الانتباه إلى مخاطر زعزعة الاستقرار، التي يمثلها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة الساحل، خطوة أولى مهمة في إطار الجهود المبذولة لمواجهة تحديات الجريمة المنظمة في المنطقة. لكن يمكن تحقيق المزيد. لذلك فإننا نرحب ببعثتي التقييم في خليج غينيا ومنطقة الساحل. ونأمل أن توفر نتائجهما وتوصياتهما زخما لمواصلة معالجة التحديات في المنطقة بطريقة شاملة.

ومما لا شك فيه أن بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل قد أظهرت إرادة سياسية قوية لمواجهة تهديدات الجريمة المنظمة. كما أن الإستراتيجية المشتركة التي وضعتها الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر بحاجة إلى الدعم الكامل. ويشكل احتمال توسيع نطاق التعاون ليشمل مالي ونيجيريا، فيما يخص تنفيذ هذه الإستراتيجية، خطوة في الاتجاه الصحيح. وإنشاء بلدان الساحل لهيئة قضائية إقليمية قد أضفى حقا الطابع المؤسسي على التعاون القضائي في المنطقة، حيث مهد ذلك الطريق لتنسيق القوانين التي لا غنى عنها في مجال الملاحقة القضائية للمجرمين العابرين للحدود.

ومع ذلك، فإن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ليست بالمهمة التي يمكن القيام بها بمعزل عن المهام الأخرى. فهي تتطلب التعاون والتنسيق الوثيقين على المستويات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية. كما تتطلب شراكات ومبادرات واستراتيجيات للتصدي لهذا الخطر على نحو فعال. وتستدعي آفة الاتجار بالمخدرات الآخذة في التوسع، يقظة كبيرة والتزاما راسخا من جانب المجتمع الدولي، على أساس الانضمام العالمي إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. كما تتطلب أيضا تعاونا فعالا وزيادة تنسيق الجهود على نحو أنشط. و يفرض ذلك النهج على المجتمع الدولي أن يأخذ في الاعتبار دائماً المسألة الأوسع لقنوات مراقبة العرض والطلب على المخدرات، حيث أنها مترابطة بدرجات متفاوتة.

وأطلقت العديد من المبادرات في غرب أفريقيا في مجال التصدي للخطر المتزايد للقرصنة. وشرعت بنن ونيجيريا في تنفيذ برنامج مدته ستة أشهر لتسيير دوريات مشتركة على طول سواحل غينيا في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. هذا البرنامج، الذي يجري تحت القيادة الإستراتيجية لنيجيريا وقيادة العمليات من جانب بنن، يستمد ٩٥ في المائة من دعمه اللوجستي من نيجيريا، بما في ذلك طائرتان عموديتان بوجه خاص، ومركبان بحريان وزورقان من زوارق الاعتراض. وقد حقق ذلك التعاون بعض النجاح، غير أنه لا يزال يواجه مصاعب جمة، بما في ذلك غياب الدعم اللوجستي للمراكب المستخدمة في مجال تسيير الدوريات.

وستكون المساعدة الدولية أمرا حيويا في مجال ضمان استدامة هذه المشاريع الإنتاجية. وخطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وإساءة استخدام المخدرات، هي أداة مهمة لمعالجة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لكن تنفيذها قد جرى حصره في غرب أفريقيا. وينبغي اتخاذ مبادرات جديدة لتوسيع نطاق قدراتها وتوسيع نطاقها بغية الوصول إلى تنفيذ أبعد أثرا.

في الواقع، ثمة حاجة إلى نهج متعدد الأوجه على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في السياق الأوسع للقضاء على الفقر والتنمية البشرية. ولا بد من دعم الاستجابات المتعلقة بالعدالة الجنائية وإنفاذ القانون، من خلال برامج تعالج الأسباب الجذرية للجريمة والقضاء على الفقر. وفي ذلك الصدد، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تلتزم من جديد بهدف مساعدة المنطقة دون الإقليمية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف، وهو عام ٢٠١٥.

ولا يمكننا المبالغة مهما قلنا بشأن التأكيد على ضرورة التعاون والتنسيق والعمل الملتزم والمتضافر من جانب المجتمع الدولي. ولدينا بالفعل الصكوك والأدوات القانونية لجعل الجريمة غير جذابة وغير مربحة. ويتمثل ما نحتاج إليه أكثر في هذا الوقت في حشد الرقابة، والإرادة السياسية الدولية ومواردنا لكسب الحرب ضد المجرمين العابرين للحدود.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد داوو (مالي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيدي، في البداية أن أطلب منكم أن تنقلوا لرئيس جمهورية توغو، السيد فور إيسوزيمنا غناسينغبي، أطيب تحيات أخيه وصديقه رئيس جمهورية مالي، فخامة السيد أمادو توماني توري، وأصدق تهانيه القلبية لتوليكم رئاسة مجلس الأمن. إن وفد مالي يرحب على وجه الخصوص بمبادرة توغو لعقد هذه الجلسة بشأن السلام والأمن في أفريقيا، ولا سيما تأثير الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية على الأمن والسلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

ويشكر وفد بلدي أيضا الأمين العام بان كي - مون على إيفاده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي، بعثة التقييم المعنية بتأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل.

كل تلك المبادرات، التي ترحب بها مالي، تبرز اهتمام مجلس الأمن المتزايد بمنطقة الساحل، التي تواجه كما نعلم، انعداما متزايدا للأمن، بفعل أنشطة التنظيم الإرهابي ”القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي“، والشبكات الإجرامية التي تعمل في مجال الاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر.

إن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والإرهاب وأنشطة الجماعات المتمردة، تقوض السلام والأمن والاستقرار في منطقة الساحل. وكما عبر عن ذلك الرئيس غناسينغبي بفصاحة في بيانه الذي أدلى به هذا الصباح:

> ”تفاقمت، لسوء الحظ، أعمال الجماعات المتمردة، التي تهدد بالفعل استقرار العديد من البلدان ووحدة أراضيها، في أعقاب الأزمة الليبية، وما نجم عنها من تدفق كبير في الأسلحة من جميع العيارات إلى المنطقة“ (S/PV.6717).

ويتشاطر وفد بلدي هذا التقييم، الذي يتماشى مع الحالة في شمال مالي. في الواقع، منذ ١٧ كانون الثاني/يناير، تعرض عدد من وحدات القوات المسلحة والأمن من قرى ومدن في مالي لهجمات مسلحة نفذتها ما يطلق عليها الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي تدعي أنها تحارب من أجل استقلال أزواد من خلال تقسيم أراضينا الوطنية. وترتبط تلك الهجمات بشكل مباشر بالأزمة في ليبيا، حيث أن وصول مئات الجنود الليبيين إلى بلدنا، مدججين بشكل كبير بجميع أنواع السلاح والمركبات، قد غير بشكل جذري طبيعة هدف الحركة المذكورة آنفا.

في الواقع، وعلى الرغم من أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي دعت إلى مجرد الاعتراف بها كتنظيم سياسي وطني يسترشد بمبادئ الوحدة الوطنية ويتبع نهجا سلميا، كانت قائمة في وقت مبكر يعود إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وبحلول النصف الثاني من عام ٢٠١١، تطورت لتصبح حركة تحرر ولجأت إلى الكفاح المسلح. وفي الوقت نفسه، عاد قادتها مؤخرا من ليبيا، وادعوا أنهم قد غادروا ذلك البلد لشن حرب، وهي حرب يريدون اليوم بشكل متناقض، فرضها على الحكومة والشعب الماليين.

بالنسبة لنا، فإن هذا العدوان الذي نواجهه اليوم، إلى جانب الانتشار المتزايد للأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى، هو نتيجة جانبية للأزمة في ليبيا، كما يبين تقرير بعثة التقييم المعنية بتأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل (انظر S/2012/42). والحالة في شمال مالي الناجمة عن ذلك التمرد أدت أيضاً إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في البلدان المجاورة. فهناك نازحون، وفر اللاجئون إلى بلدان مجاورة.

والهجمات التي يشنها منذ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ ما يسمى حركة التحرير الوطني أزاواد، بدعم من عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومجموعات

إرهابية أخرى، أعقبتها مذابح وفظائع ضد المدنيين والقوات الحكومية. وعلى سبيل المثال، أود أن أشير إلى المذبحة التي ارتكبت في ٢٤ كانون الثاني/يناير في قرية أجا الحق وعملية الاغتيال مؤخراً التي جرت في همبوري في ١٨ شباط/فبراير. ففي أجا الحق، قامت عناصر ما يسمى حركة التحرير الوطني وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بإعدام عشرات من جنود الحكومة بدون محاكمة بعد احتجازهم أسرى وتقييد أيديهم وراء ظهورهم. وقتل بعضهم برصاصات في الرأس وذبح آخرون، بينما قطعت أطراف آخرين. وفي همبوري، وفي محاولة لتأجيج التراع داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، قامت تلك المجموعات بإطلاق الرصاص على زعيم قبلي في ١٨ شباط/فبراير – أي قبل أيام قليلة.

وندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى الإدانة القوية للهجمات المستمرة التي يشنها متمردو ما يسمى حركة التحرير الوطني وإرهابيو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، سعياً لتشويه سمعة مالي، البلد الديمقراطي الذي ينعم بالاستقرار، وإشاعة حالة من الاضطراب عشية عمليتنا الانتخابية الجارية.

كما أن تلك الهجمات تقوض جهود حكومة مالي وشركائها الماليين والفنيين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزء الشمالي من البلد، كالبرنامج الخاص للسلام والأمن وتنمية الشمال، الذي اعتمد لتحقيقه مبلغ ٣١ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أو ما يزيد على ٦٢ مليون دولار.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر تلك الدول والمنظمات الدولية التي أكدت دعمها لاحترام سلامة أراضي مالي ووحدها الوطنية. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أشكر البلدان المجاورة والشركاء في التنمية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى جانب جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم المساعدة للاجئين والنازحين.

وختاماً، أود أن أؤكد عزم حكومة مالي على تسوية الحالة في شمال البلد سلمياً عن طريق الحوار الذي جعلناه أولويتنا دائماً، وذلك في إطار احترام سلامة أراضي بلادي وسيادها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): سيدي، يشرفني أن أتكلم في ظل رئاستكم. وأود أن أعرب عن تهنئة الجزائر لوفد توغو على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وأرجو منكم أن تنقلوا شكرنا إلى فخامة الرئيس فاوري غناسينغبي على الفرصة المناسبة التوقيت التي أتاحها لنا لمناقشة موضوع في غاية الأهمية بالنظر إلى ما تواجهه بلدان المنطقة، ومنها الجزائر.

إن الحالة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا يمكن أن تفضي إلى استمرار تطور بؤر التوتر والتطرف والعنف الإرهابي الإقليمية الساخنة. فهي تعمل بالاشتراك مع شبكات الجريمة المنظمة العديدة في المنطقة التي تنخرط في الاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالأسلحة وبالبشر. والأوضاع الإقليمية الباعثة على القلق المؤدية إلى انتشار الأسلحة، ومنها أسلحة الحرب، قد شجعت في الأشهر الأخيرة على عودة العنف والهجمات المسلحة، إلى جانب تجنيد إرهابيين جدد.

وبالاتفاق مع بلدان الساحل، ما فتئت الجزائر تدعو إلى نهج يرمي إلى عمل مستهدف وفعال يقوم على ملكية بلدان المنطقة – مالي وموريتانيا والنيجر – ويهدف إلى مكافحة الإرهاب والنشاط الإجرامي العابر للحدود مع

الاضطلاع بالمسؤولية عن أمن واستقرار أراضيها، بموجب التزاماتها الدولية.

وعليه، فقد اتخذت إجراءات مشتركة مع البلدان الشريكة في المنطقة دون الإقليمية لإنشاء آليات تتولى تلك المهمة تحديداً. وشمل ذلك ما تم في نيسان/أبريل ٢٠١٠ في تمنراست، الجزائر، من إنشاء لجنة العمليات المشتركة لرؤساء الأركان تضم رؤساء أركان القوات المسلحة للجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، كما أنشئت في العاصمة الجزائرية وحدة الدمج والاتصال لتبادل المعلومات. وتشكل تلك الآليات جزءاً أساسياً من العملية التي بدأت في آذار/مارس ٢٠١٠ وأكد عليها اجتماع باماكو الوزاري المعقود في أيار/مايو ٢٠١١، وهي تكملة للأشكال التقليدية للتعاون بين الشرطة والجمارك وحرس الحدود.

كما أن المؤتمر الذي عقد في الجزائر العاصمة يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر بمشاركة البلدان الرئيسية - الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر - وشركاء من خارج المنطقة، توصل إلى توافق آراء واضح وتعهد حازم بمكافحة الآفات التي تتضرر منها المنطقة بنهج متكامل يركز على أهداف الأمن والتنمية، وخاصة في المناطق الأكثر هشاشة في تلك المنطقة.

وفي حين أكد المؤتمر على مبدأ الملكية، فقد شدد أيضاً على ضرورة التعاون بين البلدان الرئيسية والشركاء من خارج المنطقة، دولاً ومؤسسات. وجرت عملية مفيدة لمتابعة المشاورات مع الشركاء من خارج المنطقة، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تقدمتها البلدان الرئيسية وعقدت على المستوى الوزاري، وبدأت هذه العملية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ولا تزال مستمرة.

والجزائر ترحب بالدعم القوي الذي قدمه مجلس الأمن، في بيان رئيسه، لبلدان المنطقة المتأثرة ولمبادرة البلدان الرئيسية، الذي ينعكس في الشراكة والهياكل التي أنشأتها تلك البلدان بالفعل. وتعلق الجزائر أهمية خاصة على الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في المنطقة، والتي تنفذ من خلال مكتب الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وعمل الأمم المتحدة يزداد فعالية بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتبذل تلك الجهود من خلال اضطلاع بلدان المنطقة بالمسؤولية الأساسية وبإسهامات من دول أخرى، بحيث تأتي مكملة ولا تنطوي على أي ازدواجية من حيث الأنشطة التي تركز على غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وبروح النهج الفعال والمتكامل المتخذ بصورة مشتركة مع الشركاء من خارج المنطقة، تولي الجزائر أهمية خاصة للنهج الذي يتخذه المحفل العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في نيويورك، بخصوص منطقة الساحل وأفريقيا عموماً.

وفريق العمل الإقليمي المكلف بمهمة تعزيز قدرات الساحل، والذي تتشارك الجزائر وكندا رئاسته، عقد اجتماعه الأول في ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في العاصمة الجزائرية. وتمخض ذلك الاجتماع عن نتائج ملموسة، منها اعتماد خطة عمل وعدة برامج تستهدف تعزيز الأمن عبر الحدود والتعاون القانوني والقضائي والتعاون بين أجهزة الشرطة ومكافحة تمويل الإرهاب والاتصال بالمجتمع المدني.

وتود الجزائر أن تعرب لشركائها في المحفل، ومن بينهم كندا، عن ارتياحها للجهود البناءة المبذولة من أجل المنطقة.

وما فتئت الجزائر تكثف جهودها لمكافحة تمويل الإرهاب والتوعية بالممارسة الإجرامية المتمثلة في خطف

الرهائن للمطالبة بالفدية. وهذه الممارسة تظل مدعاة للقلق البالغ لأنها توفر مصدراً للتمويل وتمكن من تجنيد إرهابيين جدد، وهو الأمر الذي يثير القلق بشكل خاص بالنظر إلى صلته بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بجميع أنواعه.

وثمة تحديات كثيرة تظل تواجه غرب أفريقيا والساحل، وتزداد تعقداً جراء أحداث مروعة. والصلات التي يحاول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أن يقيمها مع المجموعات الإرهابية المسلحة التي تنشط في مناطق دون إقليمية أخرى، مثل جماعة بوكو حرام، التي شهدت أنشطتها الإجرامية زيادة مروعة، وحركة الشباب في الصومال، تشجعنا على مضاعفة يقظتنا وتكثيف جهودنا لاتخاذ إجراءات سريعة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أنه، انطلاقا من تلك الروح، فإن الاجتماع الوزاري الأخير، المعقود في ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في نواكشوط – الذي شاركت فيه الجزائر، بالإضافة إلى بلدان المنطقة – مثال ممتاز على مواءمة جهود التعاون مع التحديات في الميدان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): أود في مستهل بياني أن أعرب عن التقدير لاهتمامكم، سيدي الرئيس، بتخصيص مداولات اليوم لمناقشة مهددات الأمن والسلم في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، خاصة في ضوء تمدد ظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وارتباطها بالانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة الثقيلة، بالإضافة إلى تداخل ذلك مع ظواهر أخرى مثل تهريب المعادن النفسية والاتجار بالمخدرات وتزايد أنشطة المجموعات المسلحة عبر الحدود، بما في ذلك الأنشطة الإرهابية وأنشطة القرصنة والنهب.

وهي ظاهرة، كما تعلمون، زاد من انتشارها واقع الحدود المفتوحة بين معظم دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالإضافة إلى التداخل القبلي بين المجموعات السكانية المتواجدة على الحدود وحركة أفرادها بين هذه الدول. الأمر الذي يجعل كل دولة من دولنا تتأثر وبصورة مباشرة بحالة الأمن والاستقرار في الدولة المجاورة، وتتأثر بذلك سلبا وإيجابا.

لقد بذل العديد من دول المنطقة جهودا مقدرة لاحتواء أنشطة المجموعات المسلحة عبر الحدود. ولعلنا في هذا الإطار نشير، على سبيل المثال، إلى تجربة بلدي وجمهورية تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، والتعاون الوثيق الذي خطا خطوات إيجابية لاحتواء عمليات التسلل عبر الحدود، وأيضا لتعزيز قنوات التواصل بحيث تكون جسرا للتعاون بيننا، لا لتصدير العنف والجريمة عبر الوطنية.

لقد استمعتم أيضا لعدد من المتكلمين تحدثوا عن خطة العمل الإقليمية التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي نصت على خطوات عملية في هذا الصدد، تماثل التي توصلنا إليها مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

إننا نؤكد على أهمية أن يضطلع المجتمع الدولي، وبصفة خاصة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين مثل البنك الدولي، بدعم تلك المبادرات، خاصة وأن العديد من دول المنطقة قد تأثر بصورة مباشرة بتداعيات ما بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا. خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن ذلك النظام كان داعما قويا للعديد من الأنشطة الهدامة، كما كان راعيا للكثير من الجماعات المسلحة، التي دعمت كتائبه خلال الثورة الليبية. وبعد سقوط ذلك النظام، تسللت هذه المجموعات عبر الحدود بكامل عتادها وأسلحتها إلى بعض دول الجوار، مثل السودان.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر بالشكوى التي تقدم بها السودان إلى مجلسكم الموقر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر الماضي (S/2011/811)، عندما أوضحنا أن هناك فلولا من بقايا عناصر حركة العدل والمساواة التي تنشط في إقليم دارفور عبرت بأسلحتها وكامل عتادها إلى داخل دولة جنوب السودان. كانت تلك القوات تحارب جنبا إلى جنب مع كتائب نظام القذافي السابق. وتصدت لها القوات السودانية، لكنها هربت وعبرت إلى دولة جنوب السودان. أفدنا مجلسكم الموقر بمكان تواجدها في دولة جنوب السودان، وأكرر ثانية للفائدة أنها توجد في منطقة تمساحة وتتسلح بتلك الأسلحة التي هربتها وأمدها بها نظام القذافي.

نريد من المجلس أن يترجم أقواله إلى أفعال. هذه هي المنظمات والجماعات المسلحة التي تقوض وتهدد الأمن والسلم في وسط وغرب أفريقيا وفي جميع مناطق أقاليم أفريقيا. تلك القوات عبرت بحوالي ٧٩ سيارة محملة بالأسلحة من ليبيا، ومدافع عيار ٣٧ مليمترا وراجمات عيار ٤٠ مليمترا. هذه الحادثة هي مثال حي لمدى خطورة ظاهرة تسلل المجموعات المسلحة عبر الحدود.

كنا نتوقع من مجلسكم الموقر أن يتعامل مع تلك الشكوى بقدر أكبر من الاهتمام وأن يوليها ما تستحقه من معالجة استثنائية عاجلة. ولعل مداولات اليوم تذكر المجلس بأهمية التعامل الحاسم مع مثل هذه الاختراقات، التي تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والسلم والاستقرار في دول المنطقة جمعاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد كافيرو (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة وعلى المذكرة المفاهيمية التي أعدت (S/2012/83، المرفق)، والتي ساعدت في توجيه مناقشات اليوم. ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية المفيدة في وقت سابق اليوم.

يسرني غاية السرور أن أكون هنا اليوم لأتكلم عن بعض التحديات الرئيسية التي تواجه غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، خاصة مشكلة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي وصلت إلى حد يبعث على الانزعاج، وأصبحت مسألة تثير القلق الدولي.

يساور أوغندا القلق إزاء تأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الأمن والسلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. لقد بلغت الجريمة المنظمة عبر الوطنية – ولا سيما الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وغسل الأموال – حدا يبعث على الانزعاج وتشكل تهديدا أخطر من أي وقت مضى للسلم والأمن الدوليين. إن تحدي مكافحة هذه الجرائم أصبح الآن أكثر ضخامة، لأن هذه الشبكات تستخدم على نحو متزايد التكنولوجيا المتقدمة للمعلومات والاتصالات.

كما ورد في تقرير بعثة التقييم بشأن تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل (انظر S/2012/42)

> ”أدت الأزمة الليبية إلى تفاقم الوضع الأمني الهش في منطقة الساحل“. (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢)

> ”وبين ليلة وضحاها، وجدت حكومات المنطقة نفسها أمام هذه الأزمة في وضع كان في الأصل محفوفاً بالتحديات الإنسانية والإنمائية والأمنية" (المرجع نفسه، الفقرة ٦٤)

وقد أثبتت غرب أفريقيا ومنطقة الساحل أنهما مرتعاً خصباً لشبكات الاتجار الدولي التي استفادت من الحدود التي يسهل اختراقها، ومن ضعف قدرات إنفاذ القانون. وقد ساعدت التحديات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والبطالة – خاصة بين الشباب – جنبا إلى جنب مع الفقر

على تفاقم الحالة. وما لم يتم التصدي لهذه التحديات بشكل صحيح وعلى الفور، فإن من شأن ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة عبر الوطنية أن يهدد الحكم الديمقراطي في المنطقة، ويدعم توسيع نطاق العصابات الإجرامية والشبكات الإرهابية، ويشكل مزيداً من التهديد للسلام والأمن والتنمية في القارة بأسرها. وفي رأينا أن تلك التهديدات تتطلب اتباع نهج شامل ومتكامل.

وعليه، تثني أوغندا على الجهود التي تبذلها دول المنطقة والاتحاد الأفريقي من خلال العمل معا في التصدي لهذه التهديدات وتعرب عن دعمها لها. ونحن مقتنعون بأن التعامل الفعال مع هذه التحديات وبطريقة ذات أثر طويل الأجل يقتضي إيجاد آلية تجمع بين جميع البلدان المتضررة والجهات الفاعلة الخارجية على نحو منسق لمناقشة المسائل ذات الصلة، مع التركيز على وضع الحلول وتنفيذها.

ومن الضروري أيضا تعزيز المؤسسات الوطنية والتعاون بين الدول الأعضاء عبر المنظمات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونرحب في هذا الصدد، بالدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ''الإنتربول'' وغيرها من الشركاء لدعم خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتكتسي الشراكة أهمية بالغة لأنها تدعم المبادرات الوطنية التي تشكل الركائز التي تقوم عليها أي استجابة طويلة الأجل في المنطقة.

وتوفر الاتفاقيات الدولية ذات الصلة أيضاً، بما في ذلك الاتفاقية الوحيدة للمخدرات، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، إطاراً قانونياً صلباً للعمل الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة. والمطلوب هو تكثيف الجهود لتنفيذ أحكام تلك الاتفاقيات من قبل الدول الأعضاء. ويمكن أن تكون استجابة المجتمع الدولي بصورة جماعية للجريمة المنظمة أكثر فعالية عبر الإسهام العالمي في تلك الصكوك.

وأخيرا، فإن انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية يشكل عائقاً للاستثمار، وله أثر سلبي على اقتصادات البلدان المتضررة. وستجد هذه البلدان صعوبة في التغلب على الأثر المشترك لهذه التهديدات العديدة ما لم تكن هناك يقظة مستمرة، وتبادل للمعلومات، واتخاذ تدابير شاملة لإنفاذ القانون بدعم من المجتمع الدولي. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تكون الإجراءات والاستجابات لمواجهة هذه التهديدات، على الصُعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نطاق واسع، شاملة ومنسقة تنسيقا جيدا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

وقبل اختتام الجلسة، أود أن أشكر باسم فخامة السيد فور إيسوزمنا غناسنغبي، رئيس جمهورية توغو، جميع الحاضرين هنا اليوم، لما أبدوه من اهتمام جماعي عميق بمسألة الأمن التي تدعو كل واحد منا إلى العمل. وتشير جميع البيانات الثاقبة التي تم الإدلاء بها اليوم إلى مسار يوصلنا ذات يوم إلى القضاء على آفة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.